

7. سوق العمل للفقراء: الانقسام بين المناطق الريفية والحضرية

سوق العمل للفقراء يبدو مختلفا كثيرا عن السوق الذي يواجهه غير الفقراء في العراق، وأنه يختلف كثيرا في المناطق الريفية والحضرية. لا يرتبط الفقر فقط بانخفاض معدلات التوظيف و مشاركة القوى العاملة ، ولكن أيضا مع الاختلافات المهمة في أنواع الأنشطة الاقتصادية المقارنة بين الأسر في المناطق الحضرية والريفية، ليست فقط خصائص الأسر الريفية المختلفة تماما - حجم الأسرة الكبيرة وانخفاض التحصيل العلمي، على سبيل المثال ، ولكن حتى بالنسبة للخصائص نفسها، ومعدلات الفقر أعلى بكثير بالنسبة للأسر الريفية .

من حيث سوق العمل، فإن المؤشرات الرئيسية الأكثر أهمية التي تميز الأسر غير الفقيرة من الأسر الفقيرة هي المعدلات الأعلى للمشاركة والتوظيف، وعلى وجه الخصوص، معدلات التوظيف في القطاع العام . ففي عام 2007، 76 في المائة من الفقراء في المناطق الحضرية و 81 في المائة من فقراء الريف كانوا يعملون في القطاع الخاص، مقارنة مع 60 في المائة و 72 في المائة من غير الفقراء في المناطق الحضرية وغير الفقراء في المناطق الريفية لكن مع مرور الوقت، ازداد دور القطاع العام كمصدر للعمالة، وخاصة لغير الفقراء، ولكن أيضا للفقراء في عام 2012، 27 في المائة من فقراء الحضر العاملين و 22 في المائة من الفقراء العاملين في المناطق الريفية كانوا يعملون في القطاع العام.

الاختلافات في قطاعات العمل هي واحدة من العديد من الاختلافات في الخصائص بين الأسر في المناطق الحضرية والريفية. لدى الأسر الريفية في المتوسط مستويات من التعليم أقل بكثير من الأسر في المناطق الحضرية، وبينما ظل التحصيل العلمي بين سكان الحضر في سن العمل راكدا بين عامي 2007 و 2012، لا تظهر المناطق الريفية العراق علامات اللحاق بالركب ولا تزال متخلفة بشكل كبير.

سوق العمل في المناطق الحضرية والفقير

بين عامي 2007 و 2012، أصبح الفقراء الذين يعملون في المناطق الحضرية متركزين بشكل متزايد في ثلاثة قطاعات، بالإضافة إلى التجارة و البيع بالتجزئة -البناء؛ النقل والتخزين والاتصالات؛ والخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية -والتي شكلت معا حوالي 58 في المائة من فقراء الحضر العاملين . يعمل اغلب فقراء الحضر في القطاع الخاص . تكون معدلات الفقر بين الأسر التي لديها رب اسرة العاملين في القطاع العام أقل بكثير من معدلاتها بين الأسر الحضرية الأخرى . تحصل الأسر التي يوجد فيها رب اسرة تعمل في القطاع العام على دخل أعلى للفرد، يدعمها نصيب أعلى للفرد من دخل العمل، مقارنة مع أنواع أخرى من الأسر الحضرية .أظهرت نتائج طريقة التحليل أو أكساكا-بليندر Oaxaca-Blinder أن الأسر التي يوجد فيها رب اسرة يعمل في القطاع العام كانت تتمتع كمعدل بخصائص أفضل ، ارتبطت بانخفاض الفقر .

سوق العمل في الريف والفقير

من حيث نوع العمل، كان أهم تغيير بين عامي 2007 و 2012 بين الأسر الريفية هو الزيادة الكبيرة في حصة فقراء الريف العاملين في وظائف غير زراعية بأجر بدلا من العمل في المزارع لحسابهم الخاص . لقد كان هناك تحول بعيدا عن الزراعة بين فقراء الريف في عام 2007، كان حوالي 47 في المائة من فقراء الريف يعملون في هذا القطاع، مقارنة مع 30 في المائة في عام 2012 . في عام 2007، كانت الزراعة القطاع الرئيس للعمالة لحوالي 27 في المائة من النساء العاملات و 10 في المائة من الرجال العاملين . بحلول عام 2012، انخفضت حصة الزراعة في وظائف الإناث والذكور إلى 23 في المائة للنساء و 7 في المائة للرجال .حدث الجزء الأكبر من هذا الاعتماد المنخفض على الزراعة في الشمال والوسط والجنوب حيث سجلت جميعا انخفاضات حادة في الأسر الزراعية من دون أي تغيير أو نقصان في حصة الأسر التي لديها اكثر من مشغل عموما، في المدة حتى عام 2012، كان التخفيف من الفقر الريفي يعزى الى الأسر التي كانت لديها اكثر من مشغل - مع فرد واحد على الأقل في الاسرة يعمل في الزراعة، وواحد اخر على الأقل يعمل خارج المزرعة .انخفضت معدلات الفقر بشكل حاد (الى النصف تقريبا) بين هذه الأسر ، في حين كان هناك تغييرا طفيفا في رفاهية الأنواع أخرى من الأسر .السبب الرئيس لماذا ان الأسر الزراعية هي أكثر فقرا من الأسر التي لديها اكثر من مشغل هو إلى حد كبير الاختلافات في المعلمات المقدرة ولا تعزى إلى الاختلافات في الخصائص . اقتصر التحسينات في الرفاهية التي شهدتها الأسر التي كانت متنوعة على كردستان والشمال و المركز في بغداد والجنوب، زادت معدلات الفقر تقريبا لجميع أنواع الأسر الريفية .

بصورة عامة، ما كان يبرر التخفيف من الفقر إلى حد كبير هو الزيادة في دخل العمل، وعلى مدى السنوات الخمس بين عامي 2007 و 2012، تركز توليد فرص العمل الجديدة والزيادات الكبيرة في الدخل من العمل في القطاع العام . لم يتوسع لا التوظيف ولا المكاسب بالسرعة التي توسعا فيها في القطاع الخاص، وخاصة في القطاعات التي يعمل فيها الفقراء . في الوقت نفسه، في حين ان العراق هو بلد حضري نسبيا، فان التخفيف من الفقر في العراق بين عامي 2007 و 2012 كان أسرع في المناطق الريفية، وقادت اتجاهات الفقر الريفي أيضا الاتجاهات في معدلات التوظيف داخل البلاد . في هذا الفصل، نلقي نظرة فاحصة على سوق العمل للفقراء، وندرس ما إذا كانت القوى المحركة للحد من الفقر مختلفة عبر المناطق الريفية والحضرية في أنحاء العراق، نظرا للاختلافات في القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد . نحاول أيضا فهم ما إذا كانت تحسينات الرفاهية قد رافقتها تحسن في مخرجات التعليم وسوق العمل والتغيرات المواتية في التركيبة السكانية أو ما إذا تحسنت الرفاهية فقط لأنواع معينة من الأسر، ربما بسبب التحسن في عائدات التوظيف في قطاعات معينة.

1. أين يعمل الفقراء؟

مقارنة مع الأسر غير الفقيرة، فان معدلات المشاركة في قوة العمل ومعدلات التوظيف هي أقل بين الرجال والنساء في الأسر الفقيرة . كانت معدلات مشاركة القوى العاملة النسائية بين فقراء الريف تقريبا ثلاث مرات ونصف أعلى من المعدلات لفقراء الحضر في عام 2007؛ وعلى الرغم من انخفاض مشاركة القوى العاملة النسائية الريفية بنسبة 6 نقاط مئوية منذ ذلك الحين، فإنها لا تزال أعلى من تلك في المناطق الحضرية (الجدول 30) . بينما تكون معدلات المشاركة والعمل للذكور متشابهة إلى حد كبير بين فقراء الريف وفقراء الحضر، احد الفوارق المهمة هو انخفاض معدلات المشاركة والعمل للذكور بين فقراء الحضر بين عامي 2007 و 2012؛ وانخفاض معدلات مشاركة وتوظيف الإناث بين فقراء الريف خلال المدة نفسها.

من حيث نوع العمل، كان أهم تغيير بين عامي 2007 و 2012 هو الزيادة الكبيرة في حصة فقراء الريف الذين يعملون في وظائف غير زراعية بأجر بدلا من العمل في المزارع لحسابهم الخاص . يعكس هذا التحول في الابتعاد عن الزراعة بين فقراء الريف في عام 2007، كان 47 في المائة من فقراء الريف يعملون في هذا القطاع، مقارنة مع 30 في المائة في 2012 . وبدلا من ذلك، تحول فقراء الريف الى البناء (23 في المائة) و الخدمات المالية والتأمين وقطاع الخدمات المهنية (9 في المائة) . وأصبح فقراء الحضر يعتمدون بشكل متزايد على البناء، مع 28 في المائة يعملون في هذا القطاع في عام 2012؛ ولكنهم انتقلوا أيضا إلى النقل والتخزين والاتصالات (15%) والخدمات المالية والتأمين وقطاع الخدمات المهنية.

رغم الاختلافات في نوع وقطاع النشاط الاقتصادي ، الفقراء العاملين يعتمدون أكثر بكثير على القطاع الخاص كمصدر للعائدات من العمل (الشكل 164). في عام 2007، 76 في المائة من الفقراء في المناطق الحضرية و 81 في المائة من فقراء الريف كانوا يعملون في القطاع الخاص، مقارنة مع 60 في المائة و 72 في المائة من الحضر غير الفقراء وغير الفقراء في المناطق الريفية . لكن مع مرور الوقت، ازداد دور القطاع العام كمصدر للعمالة، وخاصة لغير الفقراء، ولكن أيضا بالنسبة للفقراء . في عام 2012، 27 في المائة من فقراء الحضر العاملين و 22 في المائة من العاملين الفقراء في المناطق الريفية كانوا يعملون في القطاع العام.

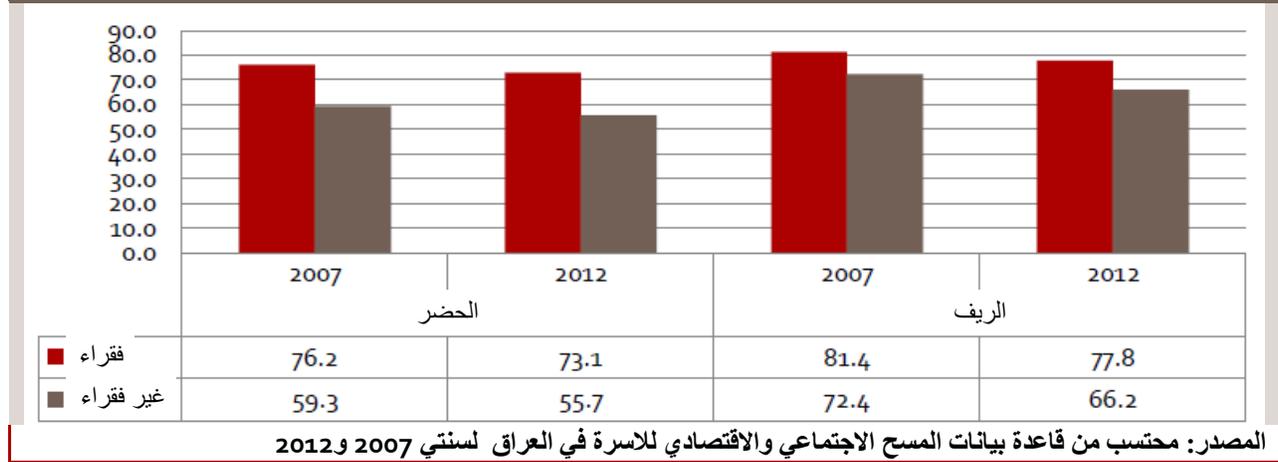
الجدول 30: نتائج سوق العمل لفقراء المناطق الحضرية والريفية ، 2007 و 2012

الفقراء في المناطق الحضرية		الفقراء في المناطق الريفية		
2012	2007	2012	2007	
69.9	71.9	72.7	74.6	مشاركة القوة ذكور
8.6	14.8	3.6	4.4	اناث
65.6	65.1	64.9	68.2	معدل التوظيف ذكور
8.5	14.3	3.2	3.7	اناث
3	3.7	0.7	1.9	عمل زراعي براتب
62	44.3	81.2	76.7	عمل غير زراعي براتب
26.3	43.2	1.8	2.1	عمل زراعي يعمل لحسابه
8.7	8.8	16.2	19.4	عمل غير زراعي يعمل لحسابه
30.4	46.9	0.9	3.9	الزراعة والصيد
0.4	0.2	0.3	1.3	التعدين والمقالع
6	3.5	9.6	14.7	التصنيع
1.8	0.9	3.7	1.4	المنشآت
22.6	17.5	27.7	21.3	البناء
5.9	4.1	13.9	20	التجارة والبيع بالتجزئة
9.2	8.3	14.8	9.4	النقل والتخزين
8.9	3.3	12.1	6.4	المالية والتأمين
9.3	12.4	8.4	14.1	الادارة العامة
5.6	2.9	6.5	7.7	خدمات اخرى

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

وهكذا وبالنسبة لسوق العمل، فإن أهم المؤشرات الرئيسية التي تميز الأسر غير الفقيرة من الأسر الفقيرة هي ارتفاع معدلات المشاركة والعمل، وعلى وجه الخصوص، معدلات التوظيف في القطاع العام. وضمن الفقراء، تعمل الأسر الحضرية والريفية في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي، مع اعتماد متزايد على قطاع البناء والتشييد، وإلى حد أقل، على الوظائف التي يغلب عليها القطاع العام في المناطق المالي في كل من المناطق الريفية والحضرية. انخفضت العمالة الزراعية في المناطق الريفية بشكل حاد بين الفقراء، بينما في المناطق الحضرية انخفض التوظيف في التجارة وقطاع التجزئة والقطاع الصناعي بين الفقراء.

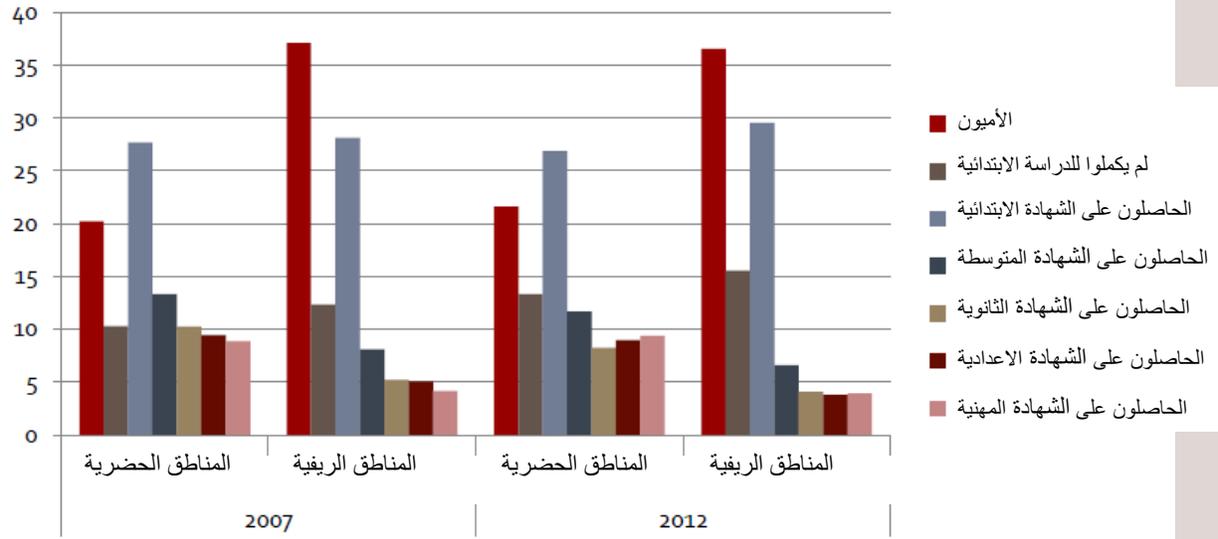
الشكل 164: نسبة التوظيف في القطاع الخاص ، في الحضر والريف، 2007 و 2012



الاختلافات في النشاط الاقتصادي هي مجرد بعد واحد من بين عدة ابعاد للفروقات بين الاسر في الريف والاسر في الحضر

هذه الاختلافات في قطاعات العمل هي واحدة فقط من العديد من الاختلافات في الخصائص بين الأسر في المناطق الحضرية والريفية. لدى الأسر الريفية في المتوسط مستويات تعليم أقل بكثير من الأسر في المناطق الحضرية، وبينما ظل التحصيل العلمي بين السكان الحضر في سن العمل راكدا بين عامي 2007 و 2012، فإن المناطق الريفية في العراق لا تظهر علامات اللحاق بالركب التنموي ولا تزال متخلفة كثيرا (الشكل 165). في حين أن هناك زيادات طفيفة في حصة الأفراد في سن العمل في المناطق الريفية في العراق الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي، فإن أقل من خمس القوة العاملة الريفية لديها التعليم المتوسط أو أعلى (على النقيض من 38 في المائة من القوى العاملة الحضرية).

الشكل 165: المستويات التعليمية ، عدد السكان نسبة لعمر العمل ، الاسر في الريف والحضر ، 2012-2007

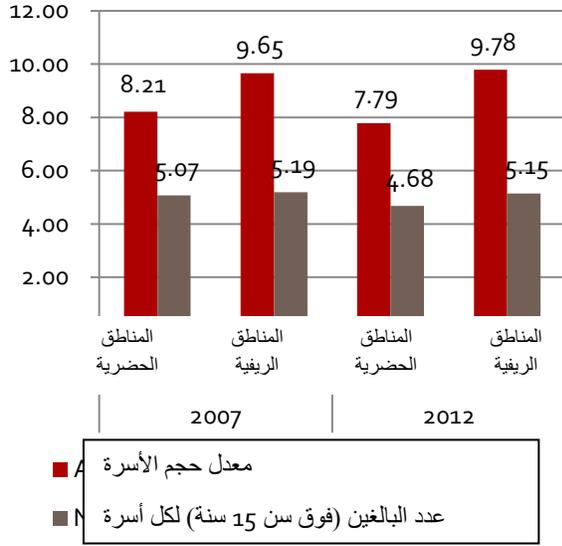


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

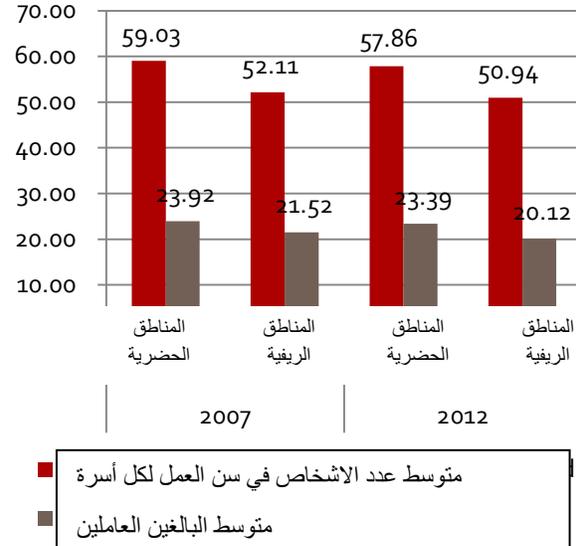
تستمر الأسر الريفية في كونها أكبر بكثير من الأسر في المناطق الحضرية. فضلا عن ذلك فإن متوسط حجم الأسرة في المناطق الحضرية قد انخفض من 8.2 الى 7.8 أشخاص، يرافقه انخفاض مماثل في متوسط عدد البالغين الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فأكثر، فإن متوسط حجم الأسرة وعدد البالغين في المناطق الريفية ظل دون تغيير (الشكل 166). في الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في معدلات الاعالة في المناطق الريفية والحضرية، مع انخفاض في حصة أفراد الأسرة في سن العمل. أخيراً، فقد صاحب ذلك انخفاض في حصة أفراد الأسرة البالغين العاملين (الشكل 167).

وهكذا، يبدو أن التركيبة السكانية أيضاً لم تكن في صالح التخفيف من الفقر في مختلف أنحاء العراق، وخاصة في المناطق الريفية، حيث الاعتماد يتزايد دون زيادة متناسبة في عدد البالغين الذين يحصلون على دخل. وعلى أية حال، فإن سكان الريف في سن العمل في العراق هم أصغر سناً من السكان الحضر في سن العمل: في عام 2012، كان 41 في المائة من السكان في سن العمل في المناطق الريفية تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 سنة مقابل 38 في المائة في المناطق الحضرية؛ في حين أن 16 في المائة ما بين 46 و 65 سنة في المناطق الريفية، مقابل 19 في المائة في المناطق الحضرية. يشير ذلك إلى أن الاستثمار في التعليم وتحسين نتائج سوق العمل، هما أكثر أهمية في المناطق الريفية في العراق، إذا ما استطاع الشباب الداخلون إلى سوق العمل العثور على وظائف انتاجية والاسهام في زيادة رفاهية الأسرة.

الشكل 164: نسبة التوظيف في القطاع الخاص ، في الحضر والريف، 2007 الى 2012



الشكل 167: التبعية (الاعتماد على الغير) والتوظيف عبر المناطق الحضرية والريفية ، 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

في حين أن الاختلافات بين فقراء الحضر والريف من حيث نوع العمل وقطاعه كبيرة، من حيث حجم الأسرة وتكوينها، فضلا عن تعليم البالغين في سن العمل، ويبدو ان أسرة فقيرة نموذجية في المناطق الريفية في العراق في عام 2012 كانت أكثر تشابها لأسرة حضرية فقيرة من أسرة ريفية غير فقيرة (الجدول A7.1).

في الأسر الريفية الفقيرة متوسط عدد افرادها 11 فردا، 7 منهم من المعالين. تقريبا 85 في المائة من أرباب الأسر لديهم التعليم الابتدائي أو أقل، وأكثر من الثلث أميون . أكثر من 60 في المائة من أرباب الأسر الريفية الفقيرة إما لا يعملون (32%) أو يعملون في الزراعة (21%) أو البناء والتشييد (11%). فالأسرة النموذجية غير الفقيرة في المناطق الريفية في العراق هي أصغر، مع 9 افراد وحوالي 5 أطفال، و 70 في المائة من ارباب الاسر لديهم التعليم الابتدائي أو أقل (ربعهم من الأميين). من حيث الوضع الوظيفي لأرباب الأسر، فإن هذا مشابه إلى حد ما إلى وضع تلك الأسر الفقيرة في المناطق الريفية، مع 4.4 في المائة كونهم من غير العاملين أو يعملون في الزراعة؛ ولكن مع 12 في المائة منهم يشغلون وظائف في قطاع الإدارة العامة.

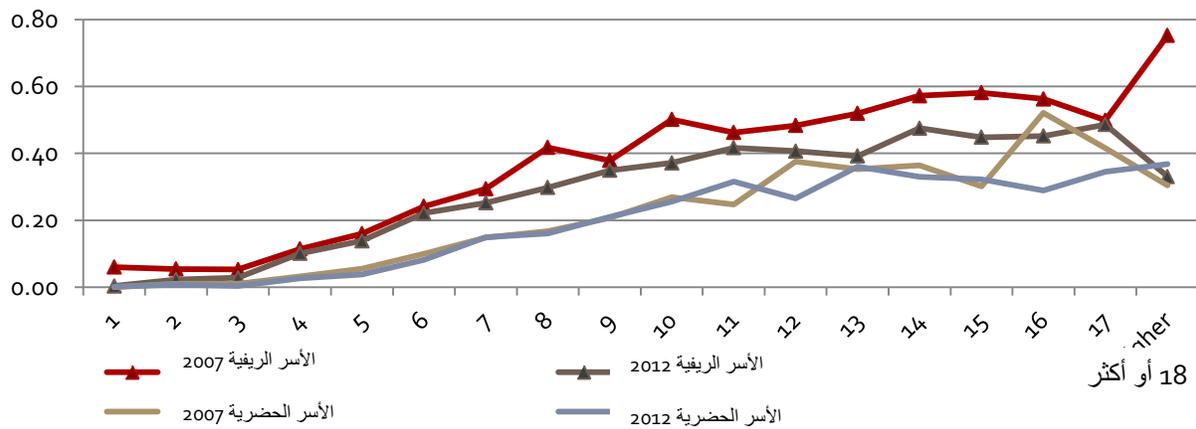
بالنسبة الى اية خاصية محددة، تواجه الاسر في الريف معدلات فقر اعلى من الاسر في الحضر

كانت كل اسرة حضرية فقيرة متكونة في المتوسط من 10 افراد، 6 منهم أطفالا، ومع 80 في المائة من أرباب الأسر حاصلون التعليم الابتدائي أو أقل، و 32 في المائة منهم من غير العاملين. نجد نمطاً مماثلاً من أحجام الأسر الكبيرة، و نسبة أعلى للاعتماد ، الأهمية النسبية للبناء والنقل كقطاعات عمل للفقراء، وانخفاض مستويات التعليم للفقراء، هو واضح أيضا في المناطق الحضرية. الأسر غير الفقيرة الحضرية هي أصغر بكثير من ناحية الحجم، إذ يوجد فيها حوالي 7 افراد، أقل من نصفهم من الأطفال؛ و ارباب الاسر حاصلين على تعليم افضل بكثير: 31 في المائة فقط من ارباب الاسر كانوا حاصلين على أقل من التعليم الابتدائي .

على الرغم من هذا التشابه بين الأسر الحضرية والريفية الفقيرة من حيث متوسط خصائصها، لأي خاصية معينة، فإن حجم معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى بكثير .

الأسر الريفية والأسر الفقيرة عادة ما تكون أكبر بكثير في الحجم من الأسر في المناطق الحضرية غير الفقيرة. تزداد معدلات التوظيف بين الأسر الفقيرة الأكبر حجماً بشكل حاد ، ولكن أكثر من ذلك في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية (الشكل 168). معدلات الفقر بين الأسر التي تتكون من 4 أفراد أو أقل هي حوالي 10 في المائة في المناطق الريفية، أقل من 3 في المائة في المناطق الحضرية. الأسر الريفية المتكونة من 10 أو 11 فرداً تحصل معدلات توظيف حوالي 40 في المائة، في حين أن الأسر الكبيرة المشابهة في المناطق الحضرية تشهد معدلات فقر حوالي 10 نقاط مئوية أقل . وبين عامي 2007 و 2012، انخفضت معدلات التوظيف بين الفقراء من الأسر الريفية الكبيرة بشكل ملحوظ، في حين أنها ظلت مستقرة بين الأسر الحضرية الكبيرة.

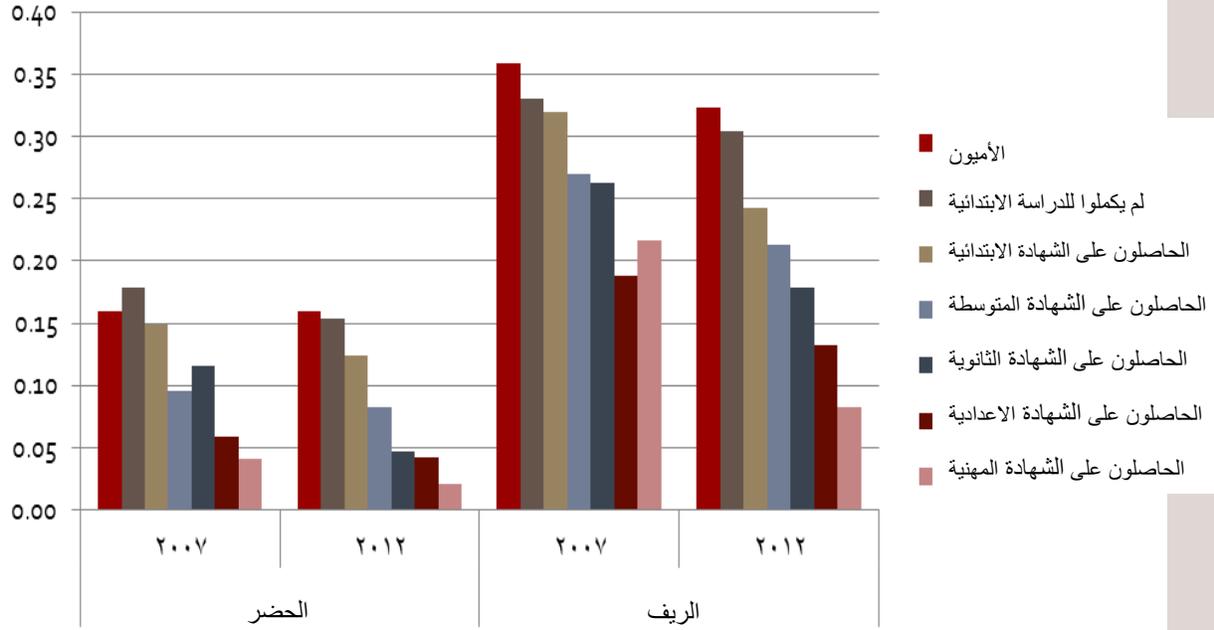
الشكل 168: معدلات حجم الفقر بحسب حجم الأسرة ، الأسر في المناطق الريفية والحضرية ، 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

ينخفض الفقر أيضاً بشكل كبير مع التعليم، ولا سيما في المناطق الريفية . فبين عامي 2007 و 2012، انخفضت معدلات التوظيف في كل مستوى تقريباً من التعليم في كل من المناطق الحضرية والريفية، ولكن في كل مستوى من مستويات التعليم، تضاعف الفقر تقريباً في المناطق الريفية (الشكل 169). على سبيل المثال، في عام 2012، كانت معدلات التوظيف بين الأسر الحضرية التي لم يكمل معيل الأسرة التعليم الابتدائي حوالي 15 في المائة، أقل قليلاً من معدلات الفقر بين الأسر الريفية التي اكملت التعليم الثانوي. 16 في المائة من الأسر الحضرية التي يكون معيل الأسرة فيها من الأميين كانت فقيرة في عام 2012، بالمقارنة مع 32 في المائة من الأسر المماثلة في المناطق الريفية . لاحظ أنه في حين أن مستويات التعليم لأرباب الأسر متشابهة إلى حد ما بين الأسر الفقيرة والريفية، فإن نسبة الفقر في المناطق الريفية هي أعلى بكثير، بغض النظر عن مستوى التعليم.

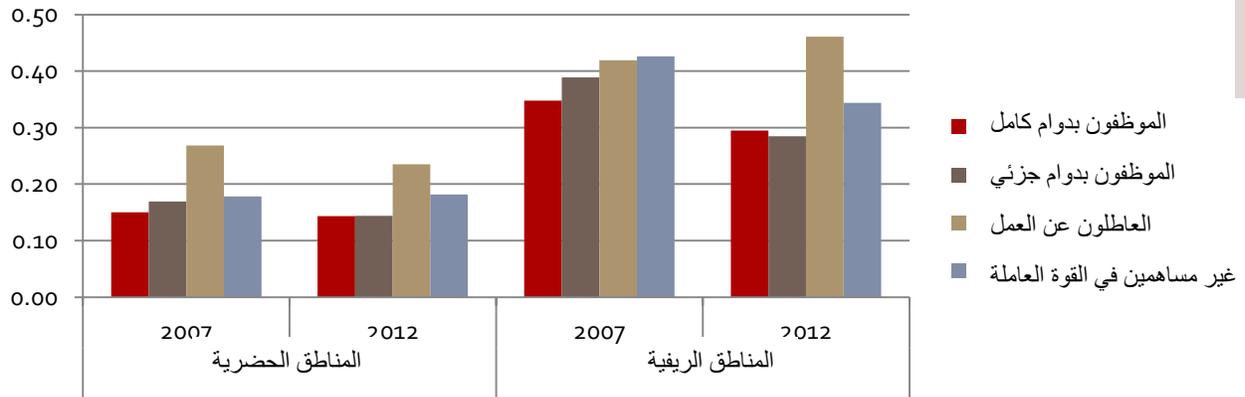
الشكل 169: معدلات حجم الفقر حسب المستوى التعليمي ، الاسر في المناطق الريفية والحضرية ، 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

ويظهر هذا النمط في العلاقة بين معدلات الفقر والوضع الوظيفي لمعيل الاسرة. في حين انخفض الفقر بين الأسر التي يكون معيل الاسرة فيها من العاملين في كل من المناطق الريفية والحضرية، كانت هناك زيادة في الفقر بين الأسر الريفية التي يكون فيها معيل الاسرة عاطلا عن العمل. ومع ذلك، بغض النظر عن الوضع الوظيفي لمعيل الاسرة، فان معدل التوظيف هي أعلى في المناطق الريفية (الشكل 170). في الواقع، تواجه الاسر التي يكون فيها معيل الاسرة من العاطلين أعلى معدلات الفقر في المناطق الحضرية ، 24 في المائة، وهي أقل بكثير من الفقر بين الأسر الريفية التي يكون فيها معيل الاسرة من العاملين، والتي هي تقريبا 30 في المائة.

الشكل 170: معدلات حجم الفقر حسب الموقف من التوظيف ، الاسر في المناطق الريفية والحضرية ، 2007 و 2012



بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

وبالتالي، ليس فقط فقراء الريف لديهم أنواع مختلفة من فرص العمل، يرافق ذلك أيضا فجوات كبيرة لرأس المال البشري واختلافات كبيرة في حجم الأسرة وتكوينها مقارنة مع فقراء الحضر، كل منها يرتبط أيضا بانخفاض الرفاهية الاجتماعية.

بعد ذلك، سندرس كيف ترتبط هذه الخصائص باستهلاك الأسرة في الأسر الحضرية والريفية (الجدول A 7.2). ان العلاقة بين حجم الأسرة وتكوينها والتعليم والاستهلاك بين الأسر الحضرية هي مشابهة جدا للمعدل الوطني، ومماثلة لتلك العلاقة بالنسبة الى الأسر الريفية (على الرغم من أن التعليم له تأثيرات أقوى في المناطق الحضرية). في كلا السنتين، يرتبط التوظيف في مجال التصنيع والتجارة و البيع بالتجزئة والتمويل والتأمين والخدمات المهنية، والإدارة العامة والصحة والتعليم بارتفاع الاستهلاك لكل فرد بالنسبة لغير العاملين، في حين يصبح قطاع البناء والتشييد مرتبطا سلبا بالاستهلاك في عام 2012. وفي المناطق الريفية، يرتبط العمل في قطاع البناء سلبا بنفقات استهلاك الفرد في كلا السنتين نسبة الى الأسر التي يكون فيها معيل الاسرة عاطلا عن العمل أو خارج القوة العاملة. ان وجود أفراد أسرة مسنين بصورة عامة يزيد الاستهلاك العام، باستثناء الأسر الريفية في عام 2012، مما قد يشير إلى أن الرواتب التقاعدية لم تعد تعوض الزيادة في معدلات الاعالة. وبالمقارنة بين عامي 2007 و 2012، فإن العيش في منطقة ريفية لم يعد إلى حد كبير يرتبط بانخفاض الاستهلاك في المحافظات التي انخفض فيها معدل الفقر. وحيث ارتفعت معدلات الفقر، مع ذلك، أصبح الارتباط السلبي بين الاستهلاك والمناطق الريفية أقوى بين عامي 2007 و 2012.

يبين الجدول A 7.3 نتائج التحليل متعدد المتغيرات الذي يقدر الآثار الحدية لهذه الخصائص في تنبؤ بالفقر وأنماطه أيضا. عبر سنتي المسح و بالنسبة للأسر الحضرية والريفية، فإن أحجام الاسر الأكبر والمزيد من الأطفال تزيد من احتمال الفقر. ولكن التأثير الحدي لوجود فرد إضافي في الاسرة على ما إذا كانت الأسرة فقيرة أم لا قد تراجع بشكل كبير في المناطق الريفية، و هو الآن يساوي في مده ذلك التأثير في المناطق الحضرية. يقلل تعليم معيل الاسرة بشكل كبير من احتمالات الفقر. على سبيل المثال، في عام 2012، قلل التعليم العالي من احتمال أن تكون أسرة مماثلة خلاف ذلك فقيرة بنسبة 19 نقطة مئوية في المناطق الحضرية وبنسبة 31 نقطة مئوية في المناطق الريفية. ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين الفقر والتعليم هو أقوى في المناطق الريفية، حيث ان مستويات التعليم هي الاوطا وفي تزايد مع مرور الوقت.

يقلل عمل معيل الاسرة في قطاع الإدارة العامة بشكل ملحوظ من احتمالات كونهم من فقراء، بنسبة 3 الى 4 نقاط مئوية في المناطق الحضرية. اما في المناطق الريفية، لم تخفض وظائف الإدارة العامة مخاطر الفقر في عام 2007، ولكن في عام 2012، فإنها تقلل من احتمال أن تكون الأسرة فقيرة بنحو 12 في المائة. في عام 2012، العمل في قطاع التعدين والمحاجر والتجارة و البيع بالتجزئة أيضا خفض خطر الفقر للأسر الحضرية في حين زاد الاشتغال في قطاع البناء من هذه الاحتمالية. في المناطق الريفية، في عام 2012، لم يكن لجميع قطاعات العمل باستثناء الصناعة، والخدمات العامة، والتجارة، والتمويل والإدارة العامة أي تأثير في احتمال كونهم فقراء. التوظيف في القطاع العام عموما -الإدارة العامة والتعدين واستغلال المحاجر في المناطق الحضرية؛ والإدارة العامة والمالية والمرافق العامة في المناطق الريفية- تقلل من احتمالات الفقر؛ مع ذلك، قطاعي الزراعة والبناء، التي تقدم وظائف القطاع الخاص في المقام الأول، لها علاقة ضعيفة مع الفقر أو في الواقع تزيد من احتمال أن تكون الأسرة فقيرة.

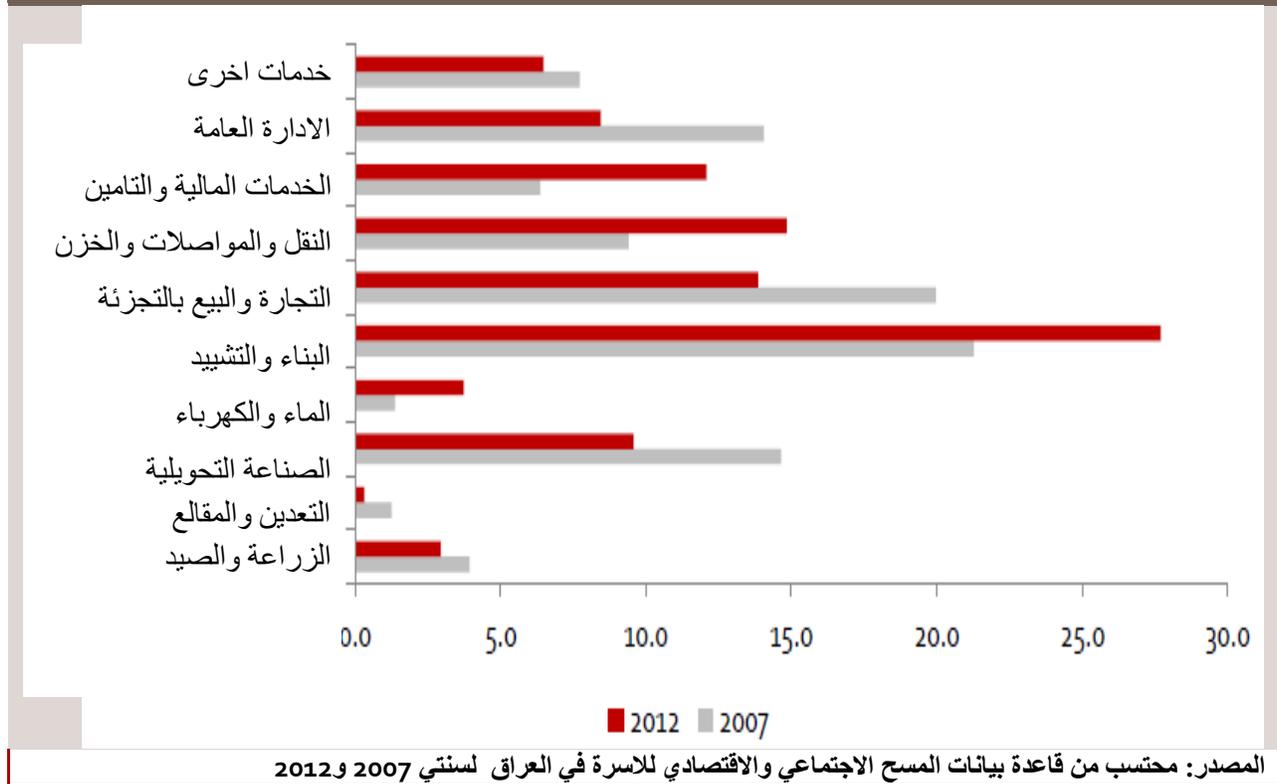
في المناطق الحضرية، التحسن المحدود في الرفاهية قد يكون ذو صلة بالانخفاض في معدلات التوظيف بالنسبة للرجال، والذي يكون قد جوبه بانتشار وظائف القطاع العام في قطاعات التعدين والمرافق العامة والإدارة العامة. فضلا عن ذلك، كما يتبين أدناه، يرتبط العمل في القطاع العام وتوسع التحويلات العامة، وخاصة الرواتب التقاعدية، بانخفاض الفقر في المناطق الحضرية. التحسينات المحدودة في الرفاهية التي حدثت جاءت من دون أي تحسن ملموس في وظائف القطاع الخاص والمكاسب من العمل فيه. وبين سكان الريف، على

الرغم من ارتفاع معدلات الفقر في كل مستوى تعليمي نسبة إلى المناطق الحضرية، حدث التخفيف من الفقر على الرغم من أي تغيير ملموس في التعليم أو في نتائج سوق العمل. في الواقع، الأسر الريفية التي يواجه أرباب الأسر فيها معدلات فقر أعلى من الأسر في المناطق الحضرية هي تلك التي يكون فيها معيل الأسرة من العاطلين عن العمل، جزئياً لأن اثنين من المصادر الرئيسية للعمالة من الذكور - الزراعة والبناء لا يرتبطان باحتمالات أقل للفقر.

II. التوظيف في القطاع العام، التحويلات العامة والفقر في المناطق الحضرية

بين عامي 2007 و 2012، أصبح الفقراء في المناطق الحضرية من العاملين متركزين بشكل متزايد في ثلاثة قطاعات، بالإضافة إلى التجارة و البيع بالتجزئة -البناء؛ النقل والخزن والاتصالات؛ و الخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية -والتي تمثل معا حوالي 58 في المائة من فقراء الحضر العاملين. باستثناء الخدمات المالية، والتأمين، و الخدمات المهنية، التي أصبح القطاع العام مهيمنا عليها ، فان أغلب فقراء الحضر يعملون في القطاع الخاص.

الشكل 171: نسبة الفقراء في الحضر حسب قطاع العمل



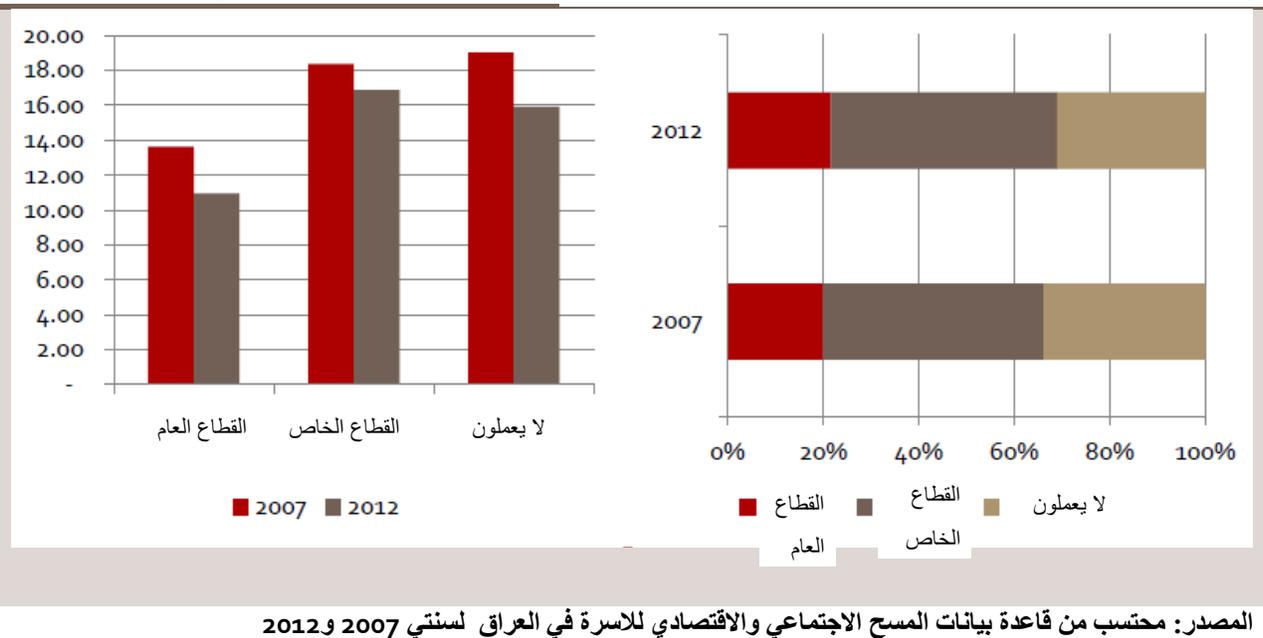
لفهم الفقر في المناطق الحضرية بصورة افضل، فإننا ندرس ثلاثة أنواع من الأسر : الاسر التي يعمل معيلوها في القطاع العام، و تلك التي يعمل معيلوها في القطاع الخاص؛ وتلك التي يكون فيها معيل الأسرة من غير العاملين (بما في ذلك أرباب الأسر الذين ليسوا في سن العمل). ويبين الشكل 172 معدلات التوظيف بين الفقراء لكل من هذه الأنواع من الأسر، والاتجاهات بين عامي 2007 و 2012، ويظهر

الشكل 173 الرسوم البيانية نسبتها من إجمالي عدد السكان الفقراء في المناطق الحضرية . نجد أن معدلات الفقر بين الأسر التي يعمل فيها رب العمل في القطاع العام هي أقل بكثير من تلك التي بين في الأسر الحضرية الأخرى ، وانخفضت من 13.6 في المائة إلى 11 في المائة بين عامي 2007 و 2012.

بينما الأسر التي يعمل معيولها فيها في القطاع الخاص و ارباب الاسر من غير العاملين كان لهم معدلات عالية نسبيا من الفقر في عام 2007، وكان الانخفاض في حدة الفقر بين الأسر التي يكون معيل الاسرة فيها من غير العاملين -من 19 في المائة في عام 2007 إلى 16 في المائة في 2012. الجزء الأكبر من الفقراء في المناطق الحضرية، ما يقرب من أربعة أخماس تنتمي إلى أسر لا يعمل رب اسرة فيها في القطاع العام. عموما، فان توزيع الفقراء في المناطق الحضرية عبر هذه الفئات قد تغير قليلا بين عامي 2007 و 2012.

تحصل الأسر التي يعمل فيها معيل الاسرة في القطاع العام على أعلى دخل للفرد، يقودها دخل العمل الاعلى لكل فرد ، مقارنة مع الأسر الحضرية ذات الخصائص المختلفة . وبين عامي 2007 و 2012، شهدت هذه الأسر أيضا أكبر زيادة في متوسط نصيب الفرد من دخل العمل. اما الدخل من غير العمل، من ناحية أخرى، فقد انخفض مع مرور الوقت، بسبب الزيادة في دخل الرواتب التقاعدية في المقام الأول، ولم تعوض الحوالات المحلية والتحويلات الأخرى عن الانخفاض في الدخل الضمني من البطاقة التموينية. وتمشيا مع النتائج في الفصل السابق، فان تحسينات الرفاهية بين هذه الأنواع من الأسر ربما تتعلق بالمدخولات الكبيرة والمتزايدة والمنافع المرتبطة بالتوظيف في القطاع العام.

الشكل 173: نسبة الفقراء بحسب نوع الاسر في المنطقة الحضرية الشكل 172: معدلات السكان بحسب نوع الاسر في المنطقة الحضرية



الجدول 31 دخل العمل والدخل المتأتي من غير العمل للأسر التي يعيّلها موظفون في القطاع العام				
التغيير بالنسبة المئوية	2012	2007	دخل كل شخص وفق المكونات	
24.23	196.85	158.46	المجموع	
29.5	145.18	112.1	العمل	
-7.46	19.58	21.16	من غير العمل	
27.4	32.1	25.19	الايجار التقديري	
-21.35	1.36	1.73	رأس المال	
31.58	2.75	2.09	التقاعد	
-68.86	0.23	0.73	داخلية	
22.12	3.15	2.58	محلية	
365.29	0.24	0.05	الحماية الاجتماعية	
66.69	3.39	2.03	القطاع العام	
-76.56	0.08	0.35	القطاع الخاص	
-27.88	8.35	11.58	البطاقة التموينية	
341.84	0.03	0.01	الزكاة	
-6.5	14.73	15.76	القطاع العام	
-10.24	4.85	5.4	القطاع الخاص	

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

من ناحية أخرى، فإن الأسر ممن يعيّلها غير العاملين يكون لديها أدنى مستويات من نصيب الفرد من الدخل بسبب دخ العمل للفرد الواحد المنخفض نسبياً (التي يحصل عليها أفراد الأسرة الآخرين)، ونمت كل منها ببطء (الجدول 32). ومع ذلك، فإن هذه الأنواع من الأسر تتلقى أعلى مستويات دخل من غير العمل، وأكثر من ضعف المستويات التي تحصل عليها الأسر التي يعمل معيّلوها في القطاع العام. وفضلاً عن ذلك، زادت هذه بنسبة 16 في المائة خلال المدة 2007-2012؛ مقارنة مع انخفاض في الدخل من غير العمل بين الأسر التي يعمل معيّلوها في القطاع العام. بينما انخفض الدخل من البطاقة التموينية على مرّ الزمن، وتم تعويض ذلك بزيادة 45 في المائة في دخل الرواتب التقاعدية، والذي يشكل الآن أكبر مصدر للدخل من غير العمل وضعف الدخل المستلم كالتحويلات المحلية. هذه الأنواع من الأسر تستلم تحويلات عامة وخاصة أكبر بكثير بالمقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية، ومن المرجح أنها سمحت لأرباب الأسر أن يظلوا غير عاملين؛ والزيادات في هذه التحويلات مع مرور الوقت ربما أدت إلى تحسينات الرفاهية التي تمت ملاحظتها.

في المتوسط، فإن الأسر الحضرية التي يعمل معيّلوها في القطاع الخاص تتقاضى دخل لكل فرد ودخل عمل لكل فرد أقل بالنسبة إلى أرباب الأسر الذين يعملون في القطاع العام ودخل لكل فرد ودخل عمل لكل فرد أعلى مقارنة مع الأسر التي لا يعمل فيها معيّل الأسرة. في المتوسط، ازداد كلا الدخلين بأكثر قليلاً من 20 في المائة بين عامي 2007 و 2012. ومع ذلك، لم تكن هناك سوى زيادة ضئيلة في الدخل من غير العمل، لأن الزيادة في الرواتب التقاعدية والتحويلات المحلية بالكاد عوضت عن الانخفاض في دخل البطاقة التموينية.

الجدول 32: دخل العمل والدخل المتأتي من غير العمل للأسر التي يعيها عاطلون عن العمل			
الدخل لكل فرد حسب المكونات	2012	2007	نسبة التغير
المجموع	168.62	141.73	18.97
العمالة	84.36	77.23	9.23
غير العمالة	44.02	38.00	15.86
الايجار التقديري	40.23	26.50	51.84
رأس المال	3.35	3.76	-10.98
التقاعد	19.61	13.50	45.28
التأمينات الاجتماعية	0.54	1.57	-65.82
الداخلية	8.01	4.00	100.21
المحلية	1.49	0.52	189.47
الحماية الاجتماعية	1.61	2.19	-26.67
العامة	0.36	0.49	-26.68
الخاصة	8.96	11.90	-24.70
البطاقة التموينية	0.09	0.06	55.26
الزكاة	31.68	28.11	12.68
العام	12.34	9.88	24.90
الخاص			

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

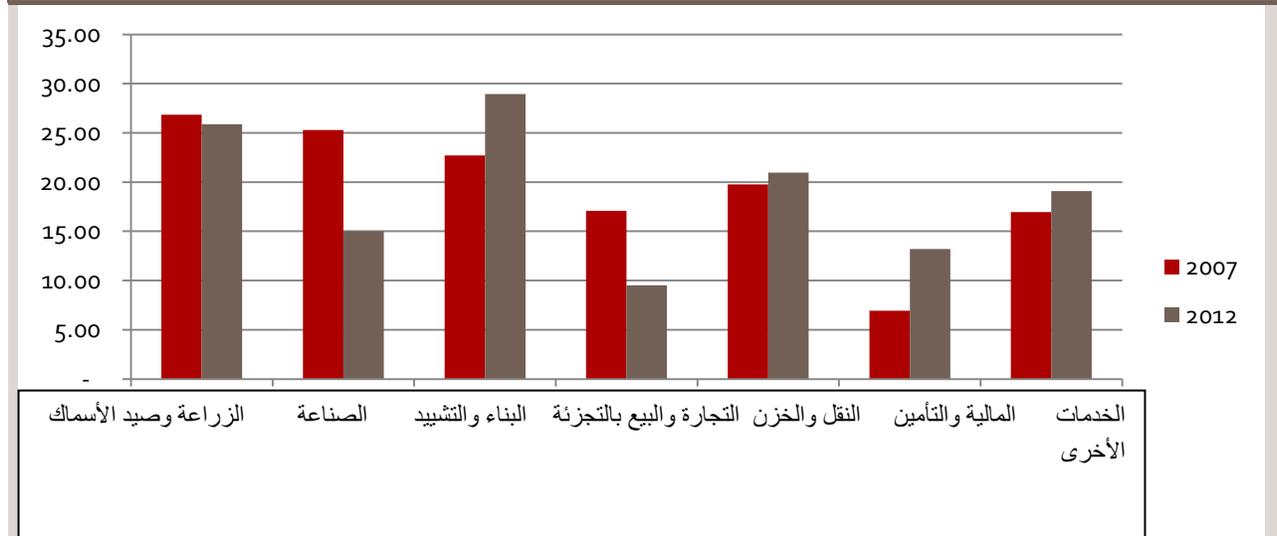
من خلال تفصيل هذه الصورة الإجمالية بحسب قطاعات التوظيف المختلفة ضمن القطاع الخاص في المناطق الحضرية، يبين الشكل 174 أن معدلات التوظيف ازدادت بشكل ملحوظ في القطاعات التي يتركز فيها الكثير من فقراء الحضر - في قطاعات البناء والتشييد والخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية . لاحظ أن معدلات الفقر قد تضاعفت تقريبا بين الأسر الحضرية التي يعمل معيها في وظائف القطاع الخاص في الخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية. في المقابل، انخفض الفقر بين الأسر التي يعمل معيها في التجارة و البيع بالتجزئة والتصنيع، وكلاهما يشكل الآن حصة أصغر للفقراء عما كانت عليه في عام 2007.

الجدول 33: دخل العمل والدخل المتأتي من غير العمل للأسر التي يعيها موظفون في القطاع الخاص

نسبة التغير	2012	2007	الدخل لكل فرد حسب المكونات	
21.12	181.70	150.02	المجموع	
22.74	128.46	104.66	العمالة	
4.85	23.63	22.53	غير العمالة	
29.74	29.62	22.83	الإيجار المفترض	
22.04	2.29	1.88	رأس المال	
47.93	5.55	3.75	التقاعد	
-51.61	0.29	0.61	الداخلية	التأمينات
80.76	4.31	2.38	المحلية	التأمينات
221.97	0.83	0.26	الحماية الاجتماعية	
-8.74	1.62	1.77	العامة	التأمينات
-60.42	0.10	0.25	الخاصة	التأمينات
-26.15	8.58	11.62	البطاقة التموينية	
366.30	0.05	0.01	الزكاة	
-4.73	16.58	17.41	العامة	
37.37	7.04	5.13	الخاصة	

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

الشكل 174: معدلات السكان بحسب قطاع توظيف معيل الأسرة (القطاع الخاص في المنطقة الحضرية)

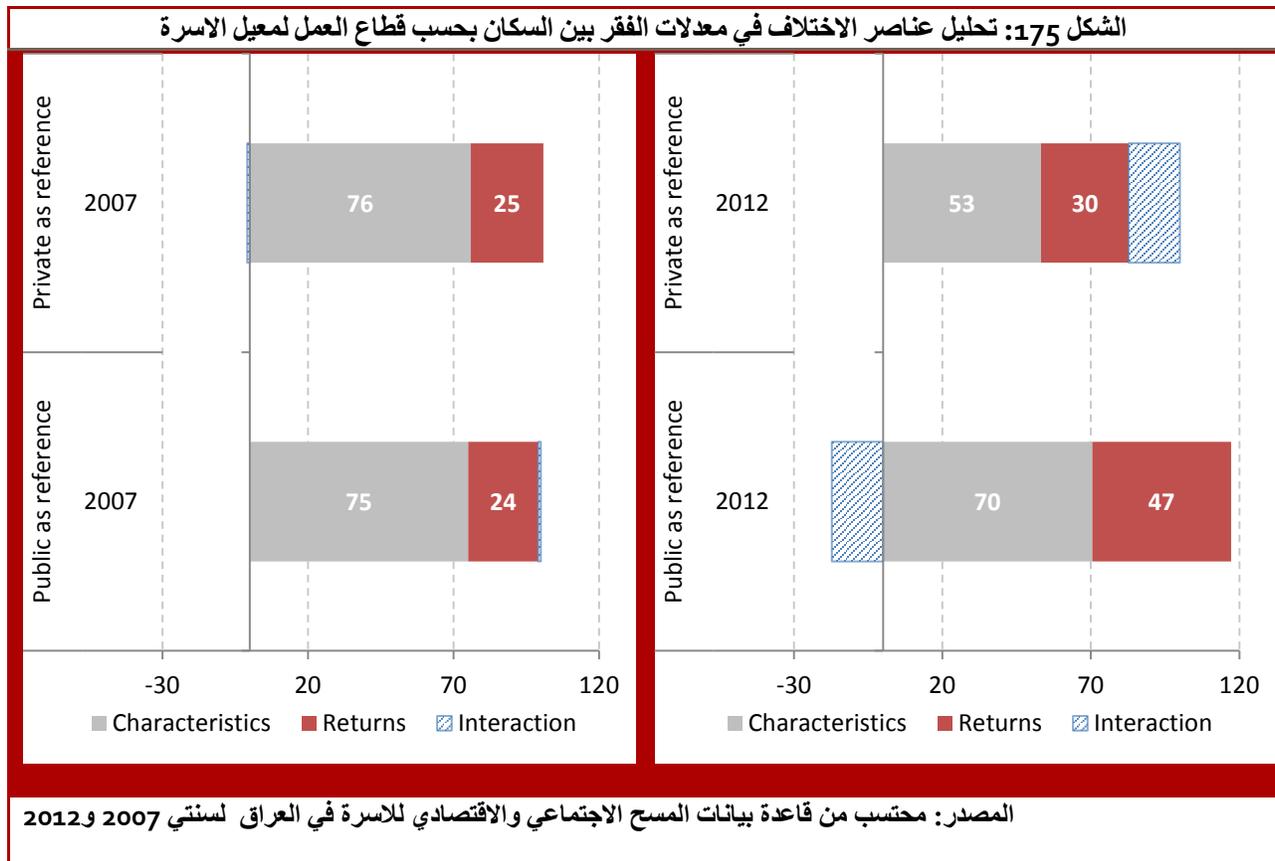


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

شرح الاختلافات في الرفاهية بين القطاع العام والقطاع الخاص

الغالبية العظمى من الأسر الفقيرة في العراق، 70 في المائة، يكون أربابها من العاملين. ضمن هذه الأنواع من الأسر في المناطق الحضرية، فإن الفقر هو أقل بين تلك الأسر التي يكون فيها معيل الأسرة من العاملين في القطاع العام؛ وجاءت هذه المعدلات بشكل أعلى، بنسبة 2.5 نقطة مئوية بين عامي 2007 و 2012 (مقابل 1.5 نقطة مئوية بين الأسر التي يعمل معيلوها في القطاع الخاص). هل كانت هذه التغيرات مدفوعة بالاختلافات في المؤهلات أو بسبب عوامل أخرى؟ من أجل فهم العوامل الكامنة وراء الفروقات في حجم العمالة بين الفقراء، نستخدم طريقة تحليل أو اكساكا-بليندر Oaxaca-Blinder. وعادة ما تستخدم هذه الطريقة في تحليل سوق العمل لفصل الفجوة في الأجور التي تعزى إلى خصائص العينة من تلك التي تعزى إلى المميزات المقدرة في النموذج القياسي (وقد يكون السبب هو التمييز).

في هذه الحالة، نطبق هذه الطريقة لشرح الفرق في حجم العمالة للفقراء بين الأسر التي يعمل معيلوها في القطاعين الخاص والعام في 2012. والفكرة هي القياس الكمي لجزء من هذا الاختلاف الذي تعلقه الاختلافات في الخصائص والجزء الذي تعلقه الاختلافات في المميزات المقدرة (وهو في هذه الحالة قياس قوة وطبيعة العلاقة بين الخاصية والفقر). ولكي نفعل ذلك، نقدر احتمالية كونهم فقراء أم لا على مجموعة من خصائص الأسرة ومعيّلها وغيرها لكلا النوعين من الأسر الحضرية في العراق (الفقيرة وغير الفقيرة)⁴⁸.



⁴⁸ نستخدم امر "nldecompose" في برنامج STATA للقيام بتحليل أو اكساكا-بليندر للنموذج غير الخطي.

تظهر نتائج هذه العملية أنه في كلا السنتين، تفسر الاختلافات في الخصائص بين هذين النوعين من الأسر الحضرية أغلب الاختلافات في معدلات الفقر (الشكل 175). وبعبارة أخرى، كانت الأسر التي يعمل معيلوها في القطاع العام تحمل خصائص أفضل كمتوسط، وارتبطت بانخفاض الفقر. في عام 2012، بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن العوائد المرتبطة بامتلاك خصائص مماثلة قد أصبحت أكثر أهمية، وربما تفسر التحسينات الأسرع في الرفاهية بين الأسر التي يعمل معيلوها في القطاع العام وهذا يتماشى مع العائد المتزايد في سوق العمل من العمالة في القطاع العام الملحوظة في وقت سابق. وبعد ذلك، تنتقل إلى سوق العمل التي تواجه الفقراء في المناطق الريفية في العراق ونبدأ بوصف موجز لطبيعة القطاع الزراعي، والذي لا يزال يعتمد عليه الكثير من الفقراء في المناطق الريفية.

III. العمل في المناطق الريفية والزراعة في العراق، 2007 لغاية 2012

حظي القطاع الزراعي بأهمية تاريخية في العراق، لكن يبدو، أنه الآن يتدهور بشكل واضح. في عام 1971، مثلت الزراعة 16 في المائة من القيمة المضافة، ونحو خمس الناتج المحلي الإجمالي و 55 في المائة من إجمالي العمالة. في ذلك الوقت، كان من المسلم به أنه قطاع متخلف، مع القليل من الاستثمار نحو زيادة الإنتاجية والبنية التحتية اللازمة. ويشير تقرير للبنك الدولي لعام 1974 أن " المحاصيل الزراعية، عكست قروناً من سوء استغلال الأراضي وإهمالها، والكثير منها كان قد سمح له في التدهور إلى حد أصبحت فيه غير قابلة للزراعة"⁴⁹.

خلال سنوات حكم صدام حسين المبكرة، حاولت الدولة تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص في الزراعة من خلال توزيع بذور لاصناف عالية الغلة، ورفعت أسعار المحاصيل المسوقة، وزادت من الإعانات المقدمة للزراعة والاستثمارات الكبيرة في الري. بينما توسعت المناطق والإنتاج خلال الثمانينات، استمرت غلات الحبوب في التراجع⁵⁰. حولت الحرب العراقية الإيرانية اتجاه العمل والاستثمار بعيداً عن القطاع الزراعي، وتسببت في أضرار كبيرة في البنية الأساسية في المحافظات الجنوبية على الحدود مع إيران. وبعد غزو صدام للكويت، فرضت عقوبات واسعة النطاق، وقيدت القدرة على تصدير النفط الحصول على الواردات من المواد الغذائية والمدخلات الزراعية. في حين أن إدخال نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) ضمن بعد ذلك قدراً من الأمن الغذائي للشعب العراقي، وقدم حوافز سلبية كبيرة لإنتاج الحبوب، وخفض أسعار المنتجين والاستثمار الخاص.

وأعقب إنشاء منطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي في وقت مبكر من التسعينات التي تضم جزءاً كبيراً من مناطق زراعية ديمية في الشمال، عقود من السلام والاستقرار النسبي في المحافظات الكردية الثلاث. يمتد النشاط الزراعي في بقية مناطق العراق على طول و بين نهري دجلة والفرات، ويعتمد على الري. وشكلت الملوحة تاريخياً تحدياً كبيراً، نظراً لانخفاض منسوب المياه والملوحة في هذه المنطقة، وأصبحت واسعة الانتشار عندما تدهورت الخدمات الزراعية والبنية التحتية المادية، وبخاصة شبكة الري، نتيجة الصيانة والتمويل غير الكافيين. تفاقمت الآثار السلبية على سبل المعيشة في الجنوب بسبب التصريف الهائل لأهوار بلاد ما بين النهرين في التسعينات⁵¹.

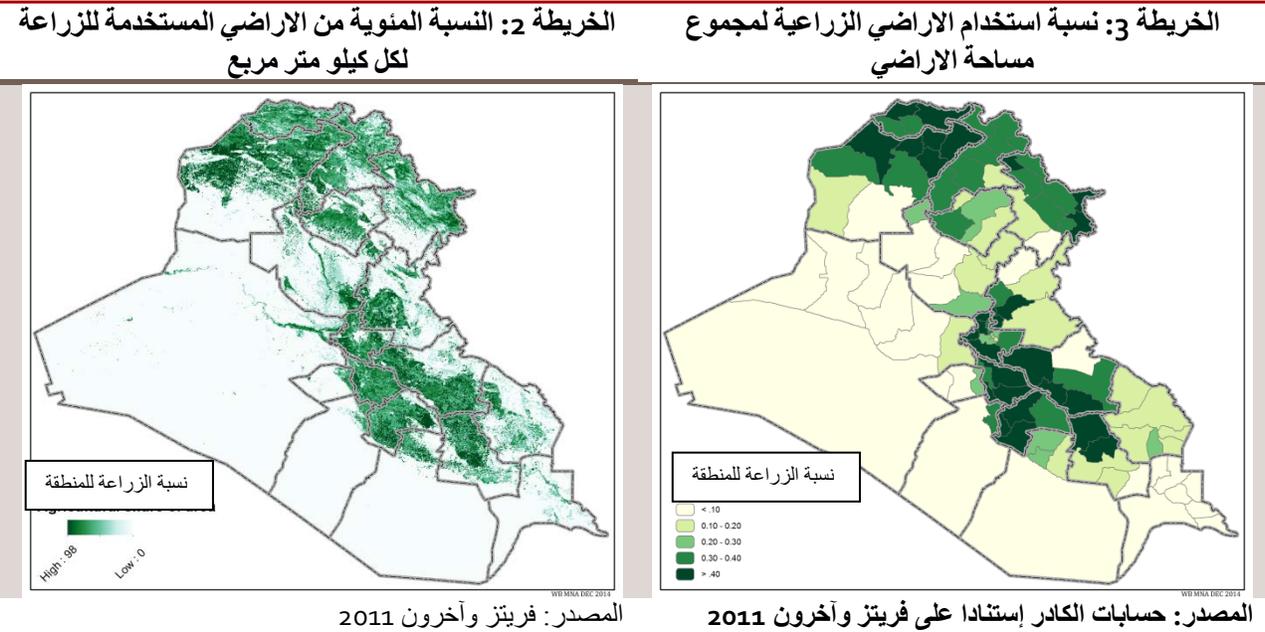
التباين المكاني في النشاط الزراعي في جميع أنحاء العراق مقاس كمياً ومصور أدناه. من أجل قياس استخدام الأراضي الزراعية في العراق، نستخدم مجموعة بيانات Global Hybrid (2012 V2) التي أنتجها فريترز وآخرون (2011) التي تقدر الحصة بالنسبة المئوية من الأراضي المستخدمة للزراعة داخل بكسل كيلو متر مربع واحد على الخريطة (2). بضرب هذه النسبة بمنطقة البكسل الكلية

⁴⁹ البنك الدولي (1974). الموقف الاقتصادي الحالي والافاق للعراق. تقرير رقم 419 أ- العراق.

⁵⁰ http://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metacrs7073/m1/1/high_res_d/RS21516_2003May13.pdf

⁵¹ القطاع المشترك للبنك الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة 2011

نحصل على قدر من المساحة الإجمالية لاستخدام الأراضي الزراعية. من خلال تجميع الرقعة الزراعية لكل بكسل بحسب استخدام الأراضي الزراعية على مستوى المقاطعة. وهذا يسمح لنا بتحديد الحصص الإجمالية من استخدام الأراضي الزراعية ضمن مجموع مساحة المنطقة، كما هو موضح في الخريطة (3)، ما يدل بوضوح على تركيز النشاط الزراعي في كردستان وحولها وبين نهري دجلة والفرات في بغداد وديالى وبابل، واسط وكربلاء والقادسية وذي قار.



ولكن النشاط الزراعي يمكن أيضا أن يتفاوت مع مرور الزمن، خصوصا كاستجابة لصدمات الطقس والنزاع. نستخدم أدناه قياسا للاخضرار أو شدة أو كثافة الغطاء النباتي داخل الاقليم مع مرور الوقت، والذي يحدد الغطاء النباتي للمناطق، بما في ذلك الأراضي الزراعية والغطاء الحرجي. المقياس الأكثر شيوعا للاخضرار هو مؤشر تنوع الغطاء النباتي Normalized Differentiated Vegetation (NDVI)، وهو مشتق من بيانات الاستشعار عن بعد. يحتسب هذا المؤشر قيم الاخضرار بين -1، (اشارة إلى الغياب الكامل للغطاء النباتي) و 1 (اشارة الى أعظم كثافة للغطاء النباتي) ⁵². في هذا التحليل، نستخدم بيانات مؤشر NDVI المعدة من قبل الإدارة الأمريكية الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) الدراسات العالمية لرسم الخرائط وعمل النماذج (GIMMS) كل نصف شهر ما بين 2003 و 2009 التي تقيس الاخضرار على بكسل أكثر من 8 كيلومترات مربعة متاحة لكافة مناطق العراق (تسو وآخرون 2013).

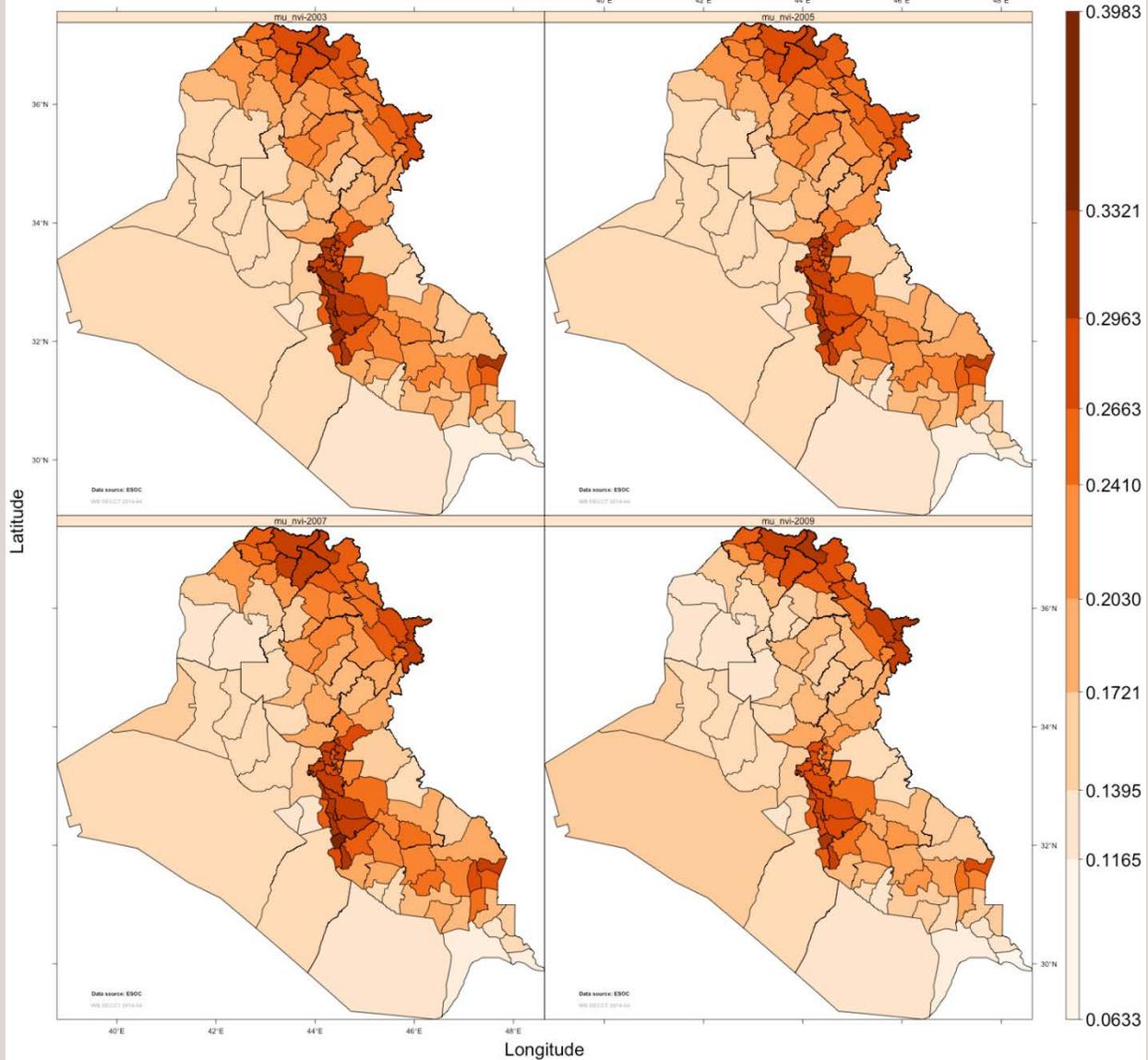
لكل بيانات بكسل نصف شهرية، نحصل على ثلاثة قياسات إحصائية على مستوى الاقليم : وسط الشبكة نصف الشهرية ، الانحراف المعياري للشبكة نصف الشهري ، والحد الأقصى للشبكة نصف الشهري . ثم يتم تجميع كل من هذه الإحصاءات نصف الشهرية في الوقت المناسب لإنتاج التحليل على المستوى السنوي . تبين الخريطة 4 التباين على مستوى الاقليم في الاعوام 2003 و 2005 و 2007 و 2009 التي تظهر اخضرارا عاليا في أقصى الشمال فضلا عن المناطق القريبة من بغداد وعلى طول نهري دجلة والفرات . وبسبب

⁵² باستخدام مؤشر الغطاء النباتي استنادا الى صور الاقمار الصناعية لتقدير المساحة المزروعة الكلية لجزء من العراق يعرض جيسون وغيره (2012) تدهورا للمناطق المزروعة من فترة العقوبات الاخيرة وبحسب الصور من سنة 2000 الى سنة 2003 مقارنة مع المدة التي تليها من مؤشر الغطاء النباتي بحسب الصور الملتقطة من عام 2008 الى 2011.

الظروف المناخية، فان محافظات شمال العراق نجد ان لها مستويات أعلى من الاخضرار من المناطق الجنوبية كمتوسط التباين في مستويات هطول الأمطار السنوية خلال سنوات التحليل تؤثر أيضا في قياس الاخضرار .على سبيل المثال، الجفاف بين عامي 2007 و 2008 في محافظات شمال العراق يتوافق مع قياسات الاخضرار الادنى.

الخريطة 4: مؤشر تغطية الغطاء النباتي المتباين التغيرات في الاخضرار عبر الزمن

تغطية mu-nvi للعراق

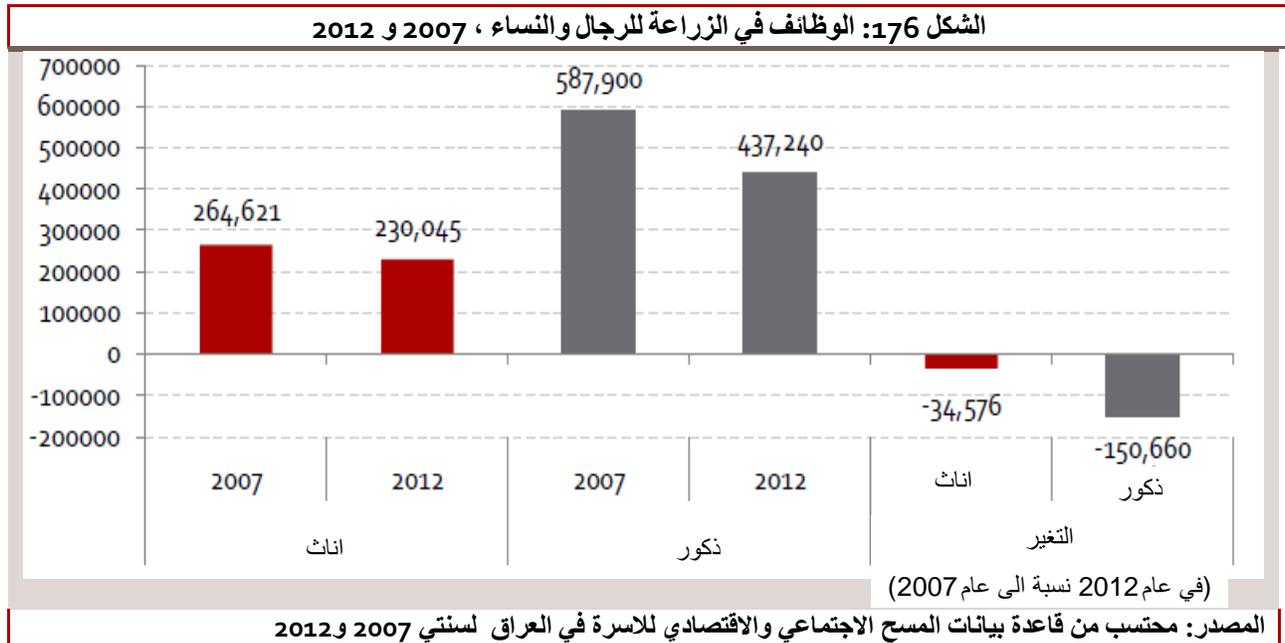


المصدر: حسابات المؤلف

أدى الصراع في مرحلة ما بعد 2003 في العراق إلى تحويل مزيد من الموارد وتدمير واسع للبنية التحتية . وقد تركز العنف في الغالب في بغداد والشمال، ومحافظات الانبار وديالى في الوسط؛ في حين أن بقية الوسط، و كردستان والجنوب ظلت هادئة نسبيا . وقد رافق التحسن في الوضع الأمني في الريف إحياء الاقتصاد الريفي في بعض أجزاء البلاد، كما سوف نبين ذلك أدناه؛ ولكن في المحافظات الجنوبية، ارتفع الفقر بين الأسر التي تعتمد على الزراعة بشكل حاد، وبينما الناس يتركون الزراعة، ليس امامهم من مكان يذهبون إليه مع استمرار الركود في الاقتصاد المحلي .

الوظائف الزراعية: التطور عبر الزمان والمكان

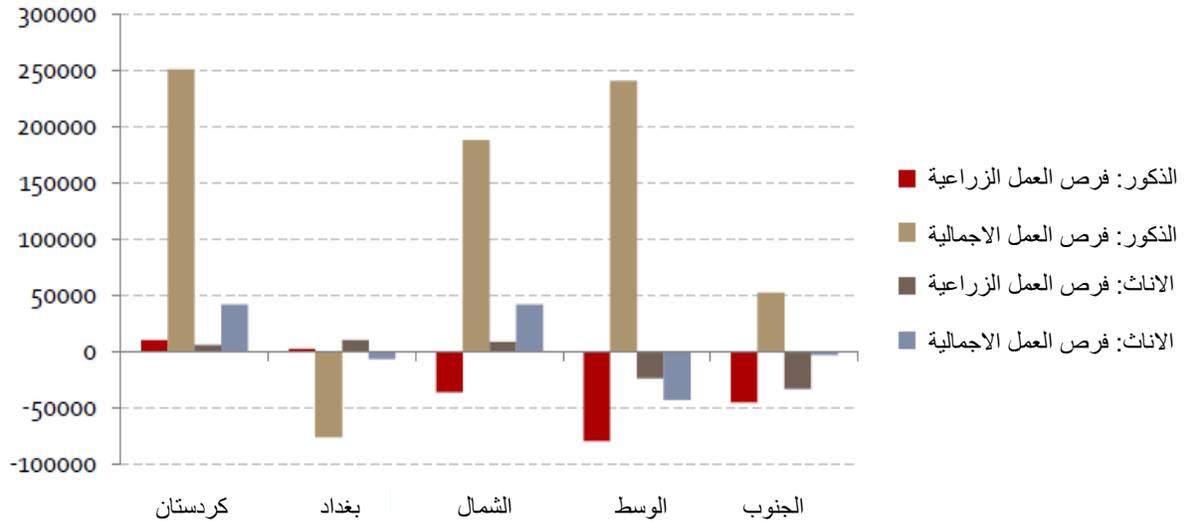
في عام 2007، كانت الزراعة القطاع الرئيس للعمالة لحوالي 27 في المائة من النساء العراقيات العاملات و 10 في المائة للرجال العاملين . بحلول عام 2012، انخفضت حصة الزراعة في وظائف الإناث والذكور إلى 23 في المائة للنساء و 7 في المائة للرجال.⁵³ وتمشيا مع ذلك، كان هناك انخفاض في نسبة السكان الذين ينتمون إلى الأسر التي يعمل معيلوها في الزراعة من 10 في المائة في عام 2007 إلى 7 في المائة في عام 2012 . تراجع أهمية الزراعة كقطاع العمل ليس نتيجة للعمل الثابت في الزراعة جنبا إلى جنب مع تزايد العمالة غير الزراعية بل يرجع إلى وجود انخفاض مطلق في العمالة الزراعية لكل من الرجال والنساء بين عامي 2007 و 2012، مع 34500 وظيفة للنساء و150600 وظيفة للرجال في سن العمل (الشكل 176).



⁵³ في عام 2007 احتلت الزراعة 8 في المئة من الذكور في سن العمل و 3 في المئة من الاناث في سن الذكور وبحلول 2012 انخفضت هذه التقديرات الى 6 في المئة و 2 في المئة على التوالي.

وقد حدث ذلك بالنسبة للجزء الأكبر، بسبب انخفاض عدد العاملين في الزراعة: الرجال في الشمال والوسط والجنوب، والنساء في الوسط والجنوب. بينما في كردستان و الشمال والوسط، صاحب ذلك زيادة كبيرة في عدد الوظائف للرجال بين عامي 2007 و 2012، وفي الجنوب، كان هناك القليل من فرص العمل الإضافية للتعويض عن الانخفاض في العمالة الزراعية (الشكل 177).

الشكل 177: التغيرات في عدد الوظائف في الزراعة والوظائف الكلية، رجال ونساء بحسب التقسيم الجغرافي



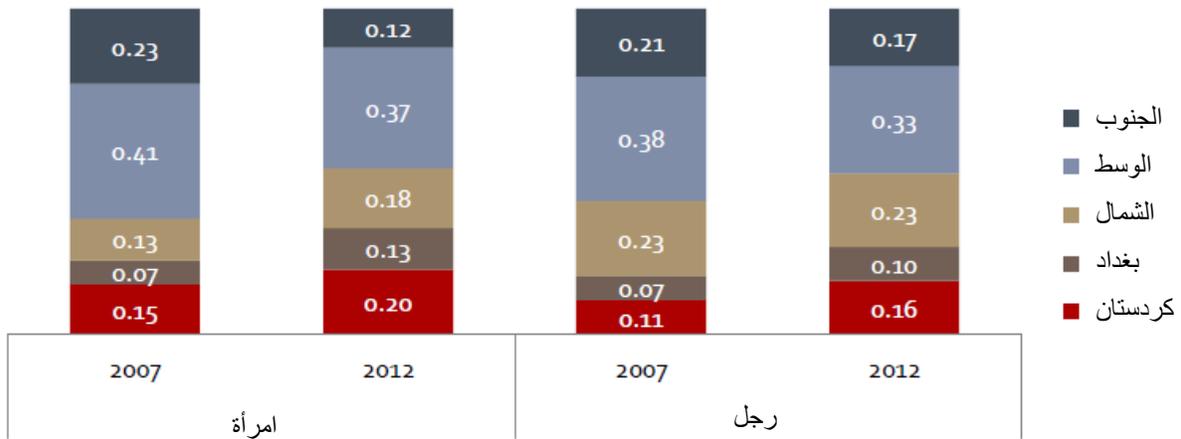
المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

وتظهر هذه التغيرات في التوزيع المكاني لفرص العمل الزراعية في عموم العراق (الشكل 178). في عام 2007، مثلت كردستان وبغداد والشمال مجتمعة 35 في المائة لجميع فرص العمل الزراعية للنساء. بحلول عام 2012، شهد كل منها زيادة في حصتها وتشكل الآن ما يقرب من نصف فرص العمل للنساء في الزراعة. في المقابل، انخفضت أهمية الوسط والجنوب في فرص العمل الزراعية للمرأة بشكل كبير، حيث كانتا مكاني عمل أكبر بكثير في عام 2007 (وهو ما يمثل أكثر من 40٪ و 23٪ على التوالي)، وخاصة في الجنوب، حيث انخفض حصته الى النصف.

وهناك اتجاه مماثل ينطبق إلى حد على الرجال، مع زيادة في حصة كردستان وبغداد في فرص العمل الزراعية للرجال، على الرغم من أن مستوياتها منخفضة نسبياً؛ وكانت من دون تغيير في الشمال (حوالي 23 ٪)، وانخفاض في الوسط (بنسبة 5 نقاط مئوية) وفي الجنوب (بنسبة 4 نقاط مئوية). ولكن على الرغم من ذلك، وفر الوسط والجنوب نصف فرص العمل الزراعية للرجال والنساء في عام 2012.

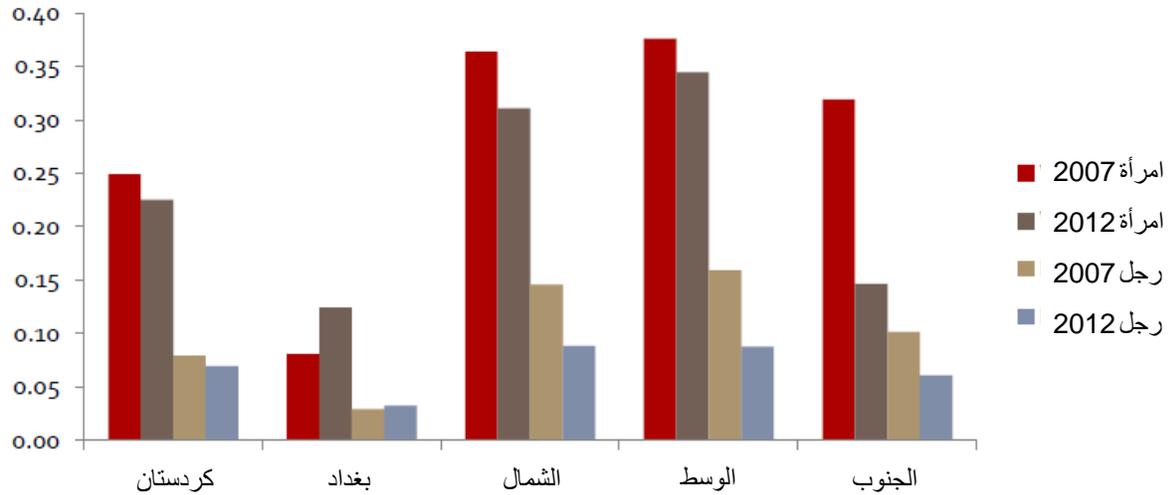
في جميع أنحاء البلاد، باستثناء بغداد، تعد الزراعة مصدراً مهماً لفرص العمل لعدد قليل من النساء العاملات: في عام 2007، مثلت ربع النساء العاملات في كردستان، وأكثر من 35 في المائة في الشمال والوسط، وأكثر من 30 في المائة في الجنوب. في حين أن حصتها تراجعت إلى حد ما، مع انخفاض حاد في الجنوب، حيث انخفضت العمالة الكلية للإناث، فإنها لا تزال واحدة من أهم قطاعات العمل للنساء. أما بالنسبة إلى الرجال، من ناحية أخرى، فإن 15 ٪ فقط من الرجال العاملين في الشمال والوسط يعملون في الزراعة، وأقل من 10 في المائة في التقسيمات الأخرى. ونجد التراجع في دور الزراعة في عمالة الذكور بحلول عام 2012 واضح في جميع التقسيمات (الشكل 179).

الشكل 178: نسبة فرص العمل الزراعية في كل تقسيم جغرافي ، 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

الشكل 179: نسبة الزراعة كمصدر لفرص العمل للرجال والنساء ضمن كل تقسيم جغرافي ، 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

الفقر في المناطق الريفية والتنوع من غير الزراعة

من أجل فهم أفضل للاقتصاد الريفي، والدور المتغير للزراعة ودراسة الفرص للتنوع غير الزراعي؛ نحدد أربعة أنواع تبادلية من الأسر:

- الأسرة غير الزراعية: أسرة لا يعمل أي من أفرادها في الزراعة
- الأسرة الزراعية: أسرة يعمل جميع أفرادها العاملين في مجال الزراعة
- الأسرة المتنوعة: أسرة يعمل فيها على الأقل فرد واحد في الزراعة وواحد على الأقل خارج الزراعة
- الأسرة التي لا تعمل: أسرة لا يعمل فيها أي فرد من أفرادها

تمثل الأسر غير الزراعية الأغلبية الكبيرة لسكان العراق: 83 في المائة من السكان في عام 2012، و 92 في المائة من سكان الحضر في عام 2012 كانوا ينتمون إلى أسر غير زراعية (الجدول 34). في المناطق الريفية، كانت هناك زيادة كبيرة في حصة هذه الأسر، من 47 في المائة في عام 2007 إلى 63 في المائة في عام 2012؛ وانخفاض كبير في حصة الأسر المرتبطة بالزراعة. على سبيل المثال، فإن حصة السكان في الأسر الزراعية انخفضت بنسبة 10,5 نقطة مئوية. وانخفضت الحصة في الأسر المتنوعة بنسبة 5 نقاط مئوية. في عام 2012، كان أقل من 30 في المائة من سكان الريف ينتمون إلى أسر يعمل في الزراعة على الأقل عضو واحد فيها، مقارنة مع 45 في المائة في عام 2007. فضلا عن ذلك، فإن ما يقرب من 6 في المائة من السكان و 7٪ من سكان الريف في عام 2012 كانوا ينتمون إلى أسر لا يعمل فيها أي فرد.

الجدول 34: نسبة الانواع المختلفة للأسر في المناطق الحضرية والريفية، 2007 و 2012									
التغير (نقطة مئوية)		الحضرية		الريفية		المجموع		حصة السكان الذين ينتمون إلى	
الحضر	الريف	الاجمالي	2012	2007	2012	2007	2012	2007	
-0.05	16.30	3.87	91.91	91.96	63.38	47.08	82.90	79.03	غير الزراعية
0.04	-10.50	-2.65	1.20	1.16	14.10	24.60	5.27	7.92	زراعية
-0.32	-5.14	-1.32	1.63	1.95	15.52	20.66	6.02	7.34	متنوعة
0.34	-0.64	0.10	5.26	4.92	7.01	7.65	5.81	5.71	غير عاملة

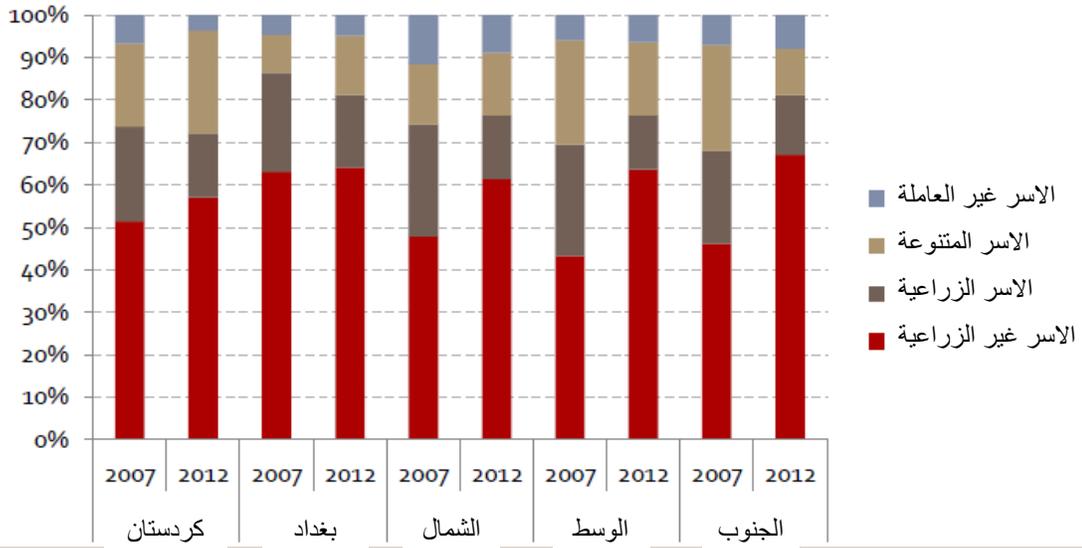
المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

حدث الجزء الأكبر من هذا الاعتماد المتقلص على الزراعة في الشمال والوسط والجنوب والتي سجلت جميعا انخفاضات حادة في الأسر الزراعية مع عدم وجود أي تغيير أو نقصان في حصة الأسر المتنوعة (الشكل 5). في الشمال، فإن حصة السكان في الأسر التي كان جميع أعضائها يعملون في الزراعة انخفضت بنسبة 11 نقطة مئوية في حين لم يكن هناك أي تغيير تقريبا في الأسر المتنوعة. في الجنوب والوسط، فإن حصص كل من هذين النوعين من الأسر تراجعت، على الرغم من الانخفاض الأكبر الذي حدث بين الأسر الزراعية في الوسط وبين الأسر المتنوعة في الجنوب. في المقابل، نجد، في حين أن حصة الأسر غير الزراعية في بغداد وكردستان قد زادت إلى حد ما، فيما انخفضت حصة الأسر الزراعية، ولكن زادت حصة الأسر المتنوعة.

كانت للأسر غير الزراعية في المناطق الريفية أدنى معدلات الفقر في عام 2007 و عام 2012، وانخفض معدل التوظيف باربع نقاط مئوية في هذه المدة (الجدول 35). ومع ذلك، وبسبب وجود زيادة كبيرة في حصتها، فهي تشكل اليوم 60 في المائة من فقراء الريف. لا الأسر الزراعية ولا الأسر غير العاملة شهدت تحسينات كبيرة في الرفاهية على مدى السنوات الخمس، وتستمر في المعدلات العالية من الفقر في عام 2012، بحوالي 40 في المائة و 37 في المائة على التوالي. انخفضت حصة الأسر الزراعية بين فقراء الريف من 26 في المائة في عام 2007 إلى 18 في المائة في عام 2012 بسبب تقلص حصتها من السكان. وحدثت أكبر تحسينات في الرفاهية بين الأسر الريفية المتنوعة، التي انخفض إلى النصف تقريبا معدلات عاملتها، من 50 في المائة إلى 27 في المائة، كما حدث لحصتها في فقراء الريف، من 26 في المائة إلى 13 في المائة.

وهكذا يبدو ان الانخفاض الملحوظ في الفقر في الريف كانت تدفعه التحسينات في الرفاهية التي شهدتها الاسر المتنوعة.

الشكل 180: نسبة الانواع المختلفة من الاسر في كل تقسيم جغرافي ، 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

الجدول 35: معدلات الفقر لأنواع مختلفة من الاسر في المناطق الريفية ، 2007 و 2012

الحصة من الفقراء	نسبة الفقر		الاسر الريفية
	2007	2012	
59.75	40.26	29%	الاسر غير الزراعية
18.22	25.71	40%	الاسر الزراعية
13.45	26.33	27%	الاسر المتنوعة
8.57	7.69	37%	الاسر غير العاملة

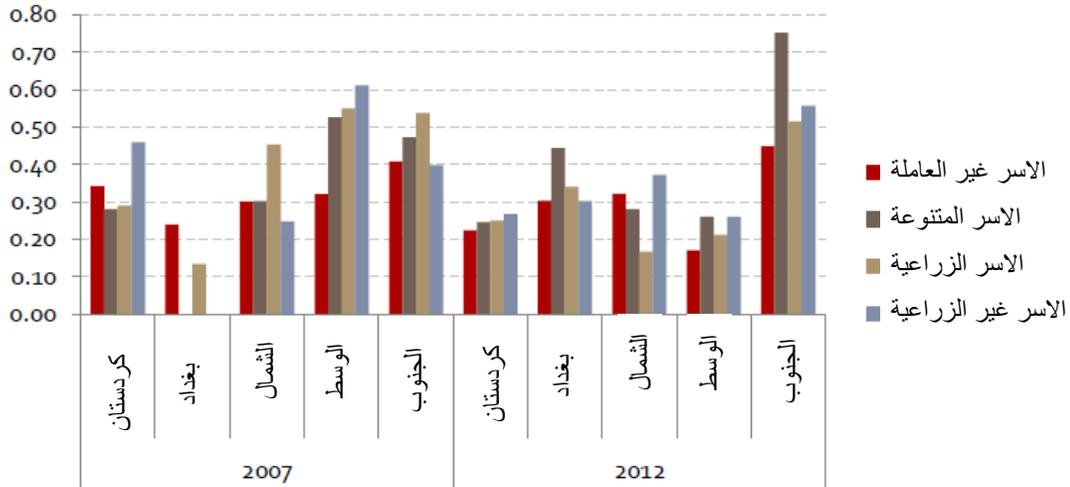
المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

تخفي هذه الاتجاهات الشاملة تحسينا وسوءا كبيرا في مختلف المناطق الريفية في البلاد (الشكل 181)

- انخفاض الفقر بين جميع الاسر الريفية في كردستان وخصوصا بين الاسر غير العاملة؛
- انخفاضات كبيرة جدا ومهمة في نسب الفقر (بين 47 و 61 في المائة) بين جميع الاسر الريفية في المناطق الوسطى؛
- انخفاضات حادة في المعدلات للأسر المتنوعة زيادات كبيرة في الفقر للأسر غير العاملة في المناطق الريفية من الشمال؛
- زيادات في الفقر في المناطق الريفية من بغداد؛
- زيادات كبيرة ومهمة في معدل حجم الفقر بين الاسر الزراعية الريفية وغير العاملة في الجنوب.

وبالتالي، فإن التحسينات في الرفاهية التي شهدتها الأسر المتنوعة اقتصرت على كردستان والشمال والوسط. في بغداد والجنوب، زادت معدلات الفقر تقريبا لجميع أنواع الأسر الريفية، ولكن بصفة خاصة بين الأسر الريفية في الجنوب التي كانت تعتمد كلياً على الزراعة للعمل: من النسبة التي كانت اصلا عالية هي 47 في المائة في عام 2007 إلى نسبة ضخمة هي 75 في المائة في عام 2012.

الشكل 181: التوجهات في معدلات الفقر للانواع المختلفة ، بحسب التقسيم الجغرافي ، 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للإسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

هذه الاتجاهات التقسيمية في الفقر في المناطق الريفية هي أكثر وضوحا عندما تكون مصنفة على مستوى المحافظة (الجدول A.4). في المحافظات الجنوبية الأربعة القادسية وميسان وذي قار والمثنى، كان أكثر من 70 في المائة من الأسر الزراعية فقيرة في 2012. تمثل هذه زيادة كبيرة في الفقر نسبة إلى 2007 من بين هذه الأسر، وأكثر من 15 نقطة مئوية في المثنى والقادسية، وأكثر من 30 نقطة مئوية في ميسان وذي قار. حتى بين الأسر غير الزراعية والمتنوعة، كانت معدلات حجم الأسرة فوق 50 في المائة في عام 2012 في كل من هذه المحافظات، نتيجة للزيادة في الفقر في القادسية وذي قار وميسان، وعلى الرغم من الانخفاض في معدلات حجم الأسرة بين هذه الأسر في المثنى. ضمن المنطقة الوسطى، شهدت جميع المحافظات انخفاضات كبيرة في معدلات الفقر بين الأسر الزراعية والمتنوعة، باستثناء النجف، حيث انخفض فيها معدل الفقر بشكل متواضع من مستويات منخفضة نسبيا.

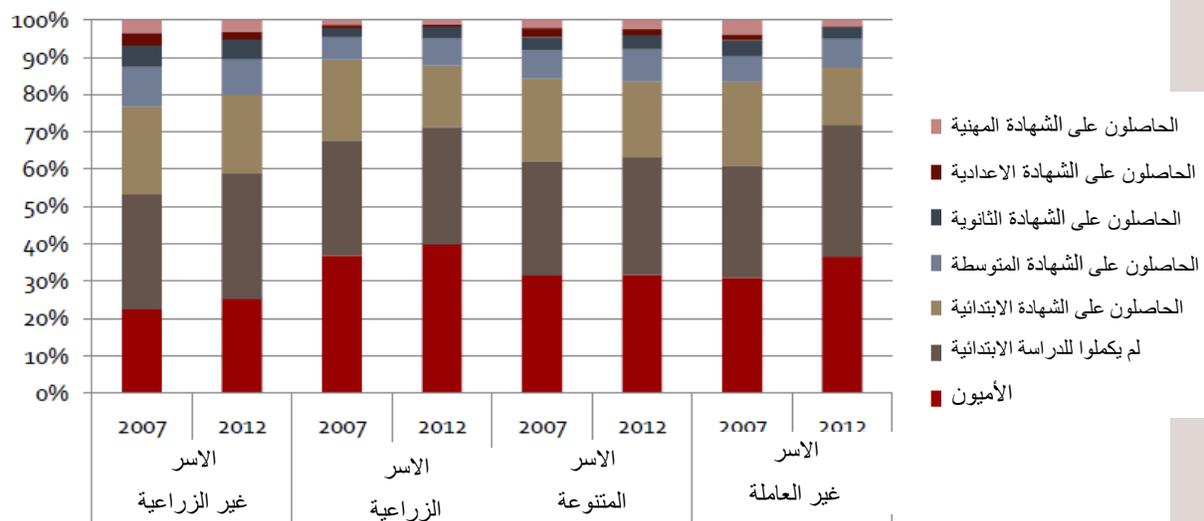
لكن ليس دائما أن الفقر هو أعلى بين الأسر الزراعية مقارنة مع تلك الأسر المتنوعة خارج الزراعة. في النجف وأربيل، على سبيل المثال، نجد أن معدلات الفقر بين الأسر المتنوعة هي تقريبا ضعف تلك الأسر في الزراعة. في المقابل، في البصرة، فإن نصف الأسر التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة هي فقيرة، مقارنة مع خمس الأسر المتنوعة. ومن الملفت للنظر أيضا أنه من دون استثناء، انخفض الفقر في المناطق الريفية بشكل عام في المحافظات حيث تحسنت رفاهية الأسر المتنوعة والأسر غير الزراعية؛ في حين زاد الفقر الريفي عندما لم يكن الحال هكذا (الجدول A 7.5)

عموما، خلال المدة 2007-2012، يبدو أنه كان هناك انتقال في الأسر الريفية بعيدا عن الزراعة. في الوقت نفسه، انخفضت معدلات الفقر بشكل حاد (إلى النصف تقريبا) بين الأسر المتنوعة، في حين كان هناك تغييرا طفيفا في الرفاهية للأنواع الأخرى من الأسر. عند النظر إلى جميع أنحاء العراق، فإن هذه الأنماط والاتجاهات تخفي تفاوتات كبيرا: في الوسط على سبيل المثال، انخفض الفقر بين الأسر الريفية؛ بينما في الجنوب كان العكس هو الصحيح، وبخاصة بالنسبة للأسر الزراعية. بعد ذلك، نحاول أن نفهم العوامل وراء بعض من هذه التغييرات إلى أقصى حد ممكن.

رأس المال البشري : التعليم

ربما تمثل أنماط واتجاهات الفقر الاختلافات في مؤهلات رأس المال البشري لهذه الأسر . وبعبارة أخرى، قد تكون الأسر التي تعتمد على الزراعة هي أكثر فقرا لأنها أقل تعليما؛ والتحسين في الرفاهية بين الأسر المتنوعة يمثل تحولا في تكوين هذه الأسر نحو التعليم العالي . بين الأسر الريفية، فإنه يبدو أن الأسر الزراعية لديها في المتوسط مستويات تعليم منخفضة، مع ما يقرب من 90 في المائة من ذوي التعليم الابتدائي أو أقل (الشكل 182). من ناحية أخرى، فإن لدى الأسر المتنوعة مستويات تعليم أعلى نسبيا من الأسر الزراعية ولكن أقل من الأسر غير الزراعية. ومع ذلك، لا يبدو أن هناك تحسنا كبيرا في مستويات التعليم بين الأسر المتنوعة بين عامي 2007 و 2012.

الشكل 182: التحصيل التعليمي لأنواع مختلفة من الأسر 2007 و 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

تماما كما في الصورة الشاملة بشأن الفقر ودور الزراعة في الاقتصاد الريفي هناك تباين مكاني كبير، كذلك الحال مع التعليم، مع تعليم أفضل ومتحسن نسبيا في كردستان، و مع مستويات تعليم أدنى في الجنوب . في كردستان، كان هناك تحسن كبير في مستويات التعليم لجميع أنواع الأسر الريفية بين عامي 2007 و 2012، مع التحول من التعليم الابتدائي أو أقل الى التعليم المتوسط والعالي . بين الأسر الزراعية الريفية في كردستان، كانت نسبة الأفراد الحاصلين على تعليم ابتدائي أو أقل هي 82 في المائة في عام 2012، أي بانخفاض نسبته 8 نقاط مئوية منذ عام 2007، بينما في التقسيمات الجغرافية الأخرى، كان هناك تغير بسيط . إذ ان لدى الأسر الزراعية الريفية في الجنوب أدنى مستويات التعليم، مع 50 في المائة من الأفراد هم من الأميين، و 30 في المائة أخرى لم يكملوا التعليم الابتدائي في 2012 . وهكذا، في الجنوب، يبدو ان الزيادات في الفقر بين جميع أنواع الأسر الريفية ليست لها علاقة بالتغيرات في التعليم.

قطاع العمل

بعد ذلك، ننتقل إلى قطاعات العمل بين الأفراد في المناطق الريفية، وعلى وجه الخصوص، بين الأسر المتنوعة، لفهم ما إذا كان التنوع غير الزراعي متركزا في بعض القطاعات. بين جميع الأفراد العاملين في المناطق الريفية، انخفضت حصة العاملين في الزراعة من 44

في إلى حوالي الربع ما بين عامي 2007 و 2012 (الجدول 36). وقد تم تعويض ذلك من خلال زيادة فرص العمل في قطاعات الصناعة والبناء والمالية والتأمين والخدمات المهنية والخدمات الأخرى. وبشكل عام، اتبع الأفراد من الأسر الفقيرة وغير الفقيرة النمط نفسه. ومع ذلك، امتص قطاع البناء نسبيا المزيد من العمال من الفقراء في حين استوعبت الخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية المزيد من الأسر غير الفقيرة.

ظلت حصة الزراعة في التوظيف بين الأفراد المنتمين إلى الأسر الريفية المتنوعة ثابتة نسبيا عند أكثر من 50 في المائة بقليل. كان أفراد المنتمين إلى الأسر الفقيرة المتنوعة مشابهيين لغيرهم من فقراء الريف من حيث أن الأهمية النسبية للتصنيع والخدمات المالية في العمل قد ازدادت. في المقابل، كانوا أقل احتمالا للعمل في قطاع البناء الذي يرتبط بشكل ملحوظ بازدياد الفقر. في الواقع، إن حصة قطاع البناء في العمل بين الأسر المتنوعة انخفضت. الفرق في قطاعات العمل بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة المتنوعة يبدو في المقام الأول أنه في الاعتماد بشكل أكبر على الصناعة والبناء بين الفقراء، مقارنة مع الإدارة العامة والمالية والتأمين وغيرها من الخدمات، والتجارة والبيع بالتجزئة بين غير الفقراء. وهذا يتماشى مع تعزيز الارتباط بين العمل في القطاع العام وخفض الفقر في المناطق الريفية في عام 2012 في انخفاض الاحتمالية التي نوقشت انفا في الفصل.

الجدول 36: قطاعات التوظيف للأفراد في المناطق الريفية، 2007 و 2012									
حصة الأفراد غير الفقراء العاملين في الريف (عوائل متنوعة)			حصة الأفراد الفقراء العاملين في الريف (عوائل متنوعة)			حصة الأفراد الفقراء العاملين في الريف			
الفرق	2012	2007	الفرق	2012	2007	الفرق	2012	2007	
-2.99	52.23	55.22	-2.77	53.02	55.79	-17.68	32.46	50.14	الزراعة والصيد
0.16	0.42	0.26	-0.24	0.02	0.26	0.22	0.42	0.2	التعدين والمقالع
2.75	4.69	1.94	4.47	7.98	3.51	2.71	6.06	3.35	الصناعة
0.22	1.09	0.87	0.52	0.93	0.41	0.89	1.74	0.85	المنافع العامة (الماء والكهرباء)
-2.08	9.83	11.91	-1.79	14.09	15.88	5.38	21.89	16.51	البناء والتشييد
0.12	4.99	4.87	-0.38	2.46	2.84	1.93	5.95	4.02	التجارة والبيع بالتجزئة
0.94	6.25	5.31	-1.33	5.45	6.78	1.1	8.74	7.64	النقل والخزن والاتصالات
5.98	9.38	3.4	5.5	7.39	1.89	5.33	8.45	3.12	المالية والتأمين
-3.94	8.54	12.48	-4.81	6.04	10.85	-2.61	8.86	11.47	الإدارة العامة
-1.15	2.57	3.72	0.83	2.62	1.79	3.9	5.43	1.53	خدمات أخرى

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

من أجل تحديد دور مختلف الخصائص المترابطة المحتملة في التنبؤ بالتنوع أو الاعتماد على الزراعة، نصوص أولاً نموذج قرار الأفراد للاختيار بين قطاعات العمل؛ وثانياً، نوع مهنة الأسرة. كلا النموذجين مشروطان بمجموعة من الخصائص الفردية والأسرية وتقدران لعامي 2007 و 2012. العينة مقتصرة على المناطق الريفية في جميع المحافظات عدا بغداد (نظراً لعينتها الريفية الصغيرة).

تعرض النتائج في الملحق 7.6a (الجدول 7.6a و 7.7a و 7.7b) بوصفها مخاطر نسبية، أي لتغيير في الوحدة في خاصية أو متغير تنبؤي (مثل العمر)، حسب مقدار الخطر النسبي للاندراج في فئة معينة (على سبيل المثال، كونها أسرة متنوعة)، نسبة إلى المجموعة المرجعية (الأسرة الزراعية) المتوقع أن يتغير على اعتبار أن جميع الخصائص الأخرى تبقى ثابتة. وهكذا، فإن معدل الخطر النسبي لـ 1

يعني أن زيادة وحدة في الخاصية تزيد من احتمال كونها في الفئة بالمقدار نفسه كما يجري في الفئة المرجعية . وبالمثل، فإن معدل الخطر النسبي أكبر من 1 يعني على سبيل المثال، ان زيادة وحدة في التعليم تزيد من احتمال كونها اسرة متنوعة نسبة إلى أسرة زراعية، والعكس بالعكس لنسبة أقل من 1.

النموذج الأول (الجدول A 7.6a و A 7.6b يتوقع قرار الفرد العامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية مشروط بالخصائص الفردية مثل العمر والتعليم والجنس وحجم الأسرة و التركيبة السكانية، فضلا عن الخصائص الاسرية مثل نصيب الفرد من الأراضي المملوكة، المزروعة ونصيب الفرد من التحويلات العامة و الخاصة . الفئة المرجعية أو الفئة الاساس هي العمالة الزراعية.

وتشير النتائج إلى أن المرجح ان تكون الزراعة هي مهنة الشباب في المناطق الريفية، ذوات مستوى التحصيل التعليمي المنخفض، واللواتي ينتمين إلى أسر ذات معدلات إعالة كبيرة . أما الأفراد الذين ينتمون إلى أسرة ذات عدد أكبر من الأطفال لديهم احتمالات أعلى للعمل في الزراعة نسبة إلى أي قطاع آخر في عامي 2007 و 2012؛ بينما العمر يقلل من امكانية العمل في الزراعة نسبة الى القطاعات الأخرى . فضلا عن ان كون الفرد من الذكور يزيد بشكل كبير من احتمالات التوظيف في كل قطاع نسبة إلى الزراعة، وخاصة في قطاعات البناء والنقل والتخزين والاتصالات، وغيرها من الخدمات⁵⁴. يزيد التعليم بشكل كبير من احتمالات فرص العمل في كل قطاع نسبة إلى الزراعة؛ ولكن بصفة خاصة في مجال الصناعة والتمويل والإدارة العامة . ووجود مساحة مزروعة لنصيب اعلى للفرد في كردستان يزيد من احتمالات العمل في الزراعة نسبة إلى جميع القطاعات الأخرى.

النموذج الثاني (الجدولان A 7.7a و A 7.7b يتنبأ ما إذا كانت الأسرة هي غير زراعية، متنوعة، زراعية أو غير عاملة بناء على عدة خصائص حول ارباب الأسر والأسرة نفسها . الفئة المرجعية أو الاساس هي الأسر التي يعمل كل افرادها في الزراعة.

يبدو انه كان هناك تحولا في تأثير التركيبة السكانية للأنواع المختلفة بين عامي 2007 و 2012 . ففي عام 2007، أثارت الزيادة في حجم الأسرة احتمالات الأسرة الريفية كونها غير زراعية أو متنوعة في حين أن زيادة في عدد الافراد المعالين خفضت من الاحتمالات النسبية لكن بحلول عام 2012، ضعفت هذه العلاقة . ان الزيادة في التحصيل العلمي لمعيل الاسرة تزيد بشكل كبير من الاحتمال النسبي بان تكون الأسرة غير زراعية . بينما في عام 2007، كان الحصول على التعليم الثانوي والجامعي العالي لمعيل الاسرة هو مستويات التعليم الوحيدة التي زادت بوضوح من احتمالات التنوع، في عام 2012، كان للتعليم الابتدائي و التعليم الابتدائي غير الكامل لهما أيضا الأثر نفسه . كما هو الحال مع انخفاض المستوى الفردي، يبدو ان الأرض المزروعة لكل فرد في كردستان انها تزيد الاحتمال النسبي لكي تكون الاسر أسرا زراعية.

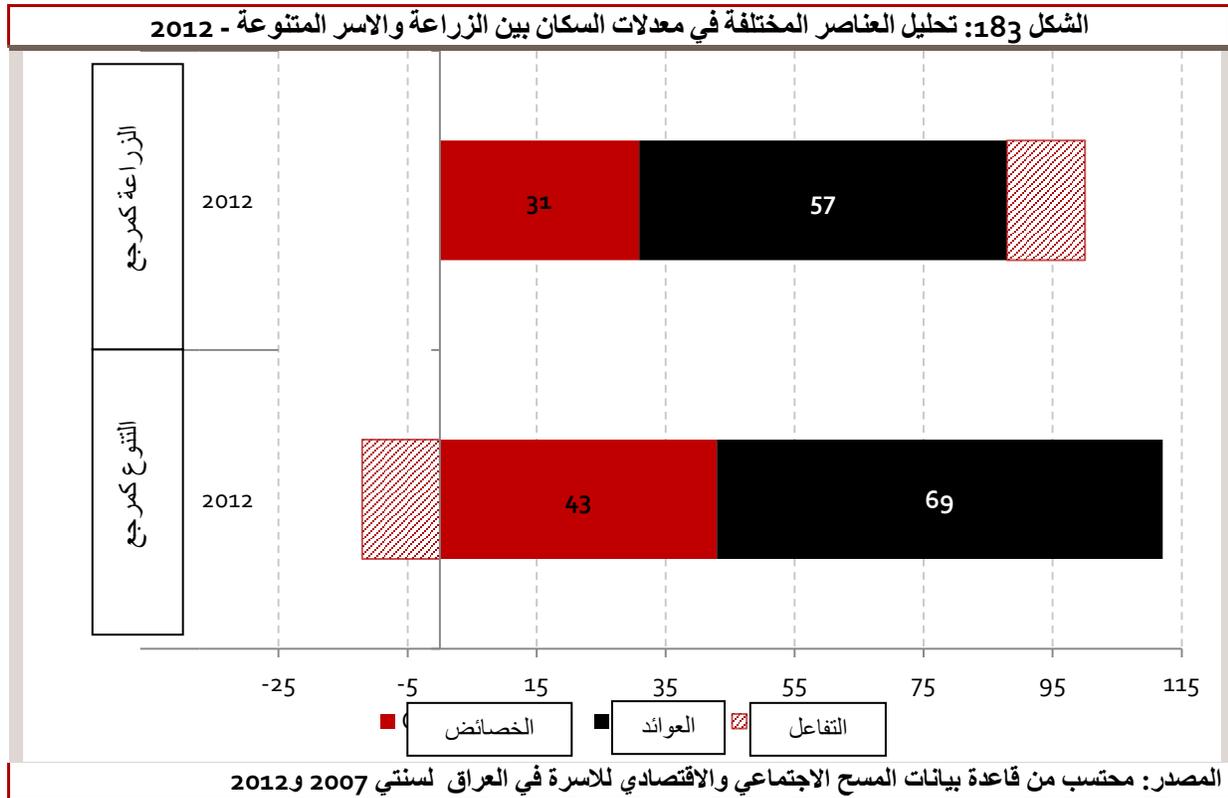
ما الذي يفسر معدلات الفقر المنخفضة للأسر التي تمتاز بالتنوع؟

بدءا من الوضع في عام 2007 حيث شهدت الأسر الريفية المتنوعة ما يقرب من 10 نقاط مئوية أعلى لمعدلات الفقر مقارنة بالأسر التي تعتمد اعتمادا كلياً على الزراعة، وبحلول عام 2012، انخفضت معدلات الفقر بين الأسر المتنوعة إلى النصف بينما ظلت الأسر الزراعية على مستويات الفقر نفسها . ويمكن تفسير هذا النمط التفاضلي خلال المدة من 2007 - 2012 من خلال أوجه الاختلاف في المؤهلات أو

⁵⁴ الزيادة الكبيرة في المعلمات المقدرة للذكور حول التمويل والتأمين والخدمات المهنية في 2012 هي متماشية مع الزيادة الكبيرة في عمالة الذكور في هذا القطاع.

خصائص هذه الأنواع من الأسر، أو قد يعزى إلى عوامل أخرى . مرة أخرى نستخدم أسلوب تحليل أوكاسكا-بليندر لشرح الفرق في حجم الاسرة الفقيرة بين الأسر الزراعية المتنوعة في عام 2012 .

تبين النتائج أن السبب الرئيس لماذا ان الأسر الزراعية هي أكثر فقرا من الأسر المتنوعة تعلله إلى حد كبير الاختلافات في المعلمات المقدره ولا يعزى إلى الاختلافات في الخصائص (الشكل 183). نجد أن الثلث فقط من الاختلاف في الفقر بين هذه الأنواع من الأسر تعلله خصائصها في عام 2012 . هذه النتائج لا تتفاوت بشكل كبير إذا قمنا بتغيير الفئة المرجعية.



أحد الأسباب لماذا ان الأسر الزراعية والمتنوعة قد يكون لها معلمات مقدره مختلفة على مستويات مماثلة من الخصائص هو أن الأسر المتنوعة منخرطة في قطاعات عمل مختلفة قد تكون مرتبطة بعوائد مختلفة في سوق العمل . في حين أننا لا يمكن أن نقدم مباشرة قطاعات العمل في نماذج الانحدار والتحليل أعلاه، فإن المعلمات المرتبطة بالأسر أو الخصائص الفردية قد تتغير بسبب الآثار غير المباشرة للتغيرات في قطاعات التنوع والمدخولات المرتبطة بها . هناك بعض الأدلة من البيانات الوصفية على أن الحال هو هكذا . يركز الجدول 37 على قطاعات العمل الرئيسية بالنسبة للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر غير الفقيرة المتنوعة في المناطق الريفية.

من حيث قطاعات العمل غير الزراعية، هناك تحول ملحوظ نحو الصناعة والخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية (بزيادة قدرها 5,5 و 12 نقطة مئوية على التوالي) واعتماد أقل على البناء والإدارة العامة (أي بانخفاض نسبته 6 و 10 نقاط مئوية على التوالي) كمصادر للعمالة . لقد ارتبطت كل من القطاعات التي انتقل إليها غير الفقراء، والصناعة والمالية والتأمين والخدمات المهنية، بزيادة كبيرة في

نصيب الفرد من الدخل من العمل، 78 في المائة في الحالة الاولى و 68 في المائة في الحالة الثانية. في الوقت نفسه، زادت المدخولات تقريبا في كل قطاع غير زراعي آخر. وتشير هذه الانماط إلى أن من بين الأسر المتنوعة، كان من المرجح بشكل متزايد أن تكون الأسر غير الفقيرة عاملة في بعض القطاعات التي كانت مرتبطة بمدخولات أعلى⁵⁵. وهذا بدوره قد يكون واضحا في حجم واشارات المعلمات المقدره للخصائص التي تقدم توقعا للفقر في التحليل.

الجدول 37: التغيرات في التوظيف غير الزراعي ومكاسب العمل للأسر الريفية المتنوعة غير الفقيرة ، 2007 و 2012

التغير في المكاسب (نسبة مئوية)	قطاع التوظيف، التغير	الوسط لنصيب الفرد من دخل العمل		حصة الوظائف غير الزراعية		
		2012	2007	2012	2007	
77.84	5.48	113.7	63.9	9.82	4.34	الصناعة
-2.66	-6.02	121.7	125.1	20.57	26.59	البناء والتشييد
18.54	-0.43	125.1	105.5	10.44	10.87	التجارة والبيع بالتجزئة
0.78	1.22	107.0	106.2	13.09	12	النقل والخزن والاتصالات
67.99	12.04	133.6	79.5	19.64	7.6	الخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية
5.43	-10.00	129.5	122.9	17.88	27.88	الإدارة العامة والصحة والتعليم
27.89	-2.92	109.3	85.5	5.39	8.31	خدمات أخرى

ختاما، فإن سوق العمل للفقراء يبدو مختلفا كثيرا عن السوق الذي يواجهه غير الفقراء في العراق، وأنه يختلف كثيرا في المناطق الريفية والحضرية. لا يرتبط الفقر فقط بانخفاض معدلات التوظيف ومشاركة القوى العاملة، ولكن أيضا بوجود اختلافات مهمة في أنواع الأنشطة الاقتصادية. وتتفاقم هذه الفروقات بانخفاض مستويات رأس المال البشري والاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية. وبالمقارنة بين الأسر في المناطق الحضرية والريفية، فإنه ليست فقط خصائص الأسر الريفية هي مختلفة تماما - حجم الأسرة الأكبر وانخفاض مستوى التحصيل العلمي، على سبيل المثال -، ولكن حتى بالنسبة للخصائص نفسها، فإن معدلات الفقر هي أعلى بكثير بالنسبة للأسر الريفية. ويرافق هذا "العجز في الخصائص" اختلافات في أنواع النشاط الاقتصادي التي تقوم بها الأسر الريفية والحضرية وكيف ترتبط بالرفاهية. يرتبط العمل في القطاع العام في المناطق الحضرية بانخفاض الفقر ويرتبط مباشرة بمدخولات العمل الأعلى. وقد أدت أيضا زيادات في التحويلات العامة، وخاصة الرواتب التقاعدية، في المناطق الحضرية ربما إلى بعض التحسينات المحدودة في الرفاهية⁵⁶. ولكن القسم الأكبر من فقراء الحضر ينتمون إلى القطاع الخاص، وهنا، فإن قطاعات أعمال الفقراء شهدت زيادة في معدلات حجم الأسرة، مع ردة فعل من قبل بعض أرباب الأسر الفقراء في المناطق الحضرية للانتقال من العمل في القطاع الخاص إلى العمل في القطاع العام، المرتبط بمكاسب أعلى.

بينما شهدت الأسر الحضرية ككل منافع رفاهية محدودة، كان التخفيف من الفقر الريفي أكثر وضوحا، يدفعه تحسن كبير في الرفاهية بين الأسر حيث يعمل أفرادها في الزراعة وكذلك في أنواع أخرى من النشاط الاقتصادي. في المقابل، شهدت الأسر التي تعتمد اعتمادا كليا

⁵⁵ مقارنة مشابهة للأسر الريفية الفقيرة المتنوعة أيضا تظهر تحولا نحو الصناعة والخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية التي يرتبط بمدخولات أعلى. يبدو أن الفرق بين الفقراء وغير الفقراء ضمن الوائل المتنوعة هو اعتماد أكبر على قطاع البناء ومدخولات أقل ضمن كل قطاع عمالة والتي من المرجح أن تكون مرتبطة بالفروقات في الخصائص بين هذه العوائل.

⁵⁶ تبين دور التحويلات العامة والخاصة بتفصيل أكبر في الفصل القادم.

على الزراعة تحسينات قليلة في الرفاهية وهنا تبدو التفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي واضحة : في بعض أجزاء من البلاد، الناس يتركون الزراعة ويتم استيعابهم في القطاعات الأخرى، ويرتبط التنوع بالعوائد الأفضل . في أجزاء أخرى من البلاد، ولا سيما في الجنوب، زاد الفقر خاصة بين أولئك الذين لم يتنوعوا خارج الزراعة، في الوقت نفسه، أخذ العمل في الزراعة في الانخفاض جنبا إلى جنب مع مشاركة قوة العمل من الذكور . يبدو كما لو أن سوق العمل المحلي بالكاد يخلق فرص كافية للتنوع في الجنوب، حيث تواصل الأسر المتنوعة وغير الزراعية مواجهة ارتفاع معدلات الفقر.